الاهتمام العالمي بالأزمات البيئية ودور المحليات فى مواجهتها « دراسة تطبيقية »

د. لمياء حمدي محمد أحمد فايق

دكتوراه الفلسفة فى الإدارة العامة والمحلية

جامعة القاهرة

مقدمة:

إن مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كماً وكيفاً فى عصرنا الحاضر. فلقد باتت مشكلة التلوث البيئي تشغل فكر العلماء، بما جعلهم يدعون إلى وقف أو الحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة[١]. وفي الآونة الأخيرة بدأت الدراسات تهتم بقضايا البيئة، وتأخذها مأخذ الجد.

وظهرت العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات، وعُقدت المؤتمرات ووُقعت الكثير من الاتفاقيات التي تعالج هذا الموضوع، بما جعل مشكلة التلوث تأخذ حيزاً من الاهتمام الدولي بسبب بعدها العالمي، إلا أن تناول دور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية لم يرتقي إلى مستوى أهمية هذا الموضوع، خاصة فى ظل السعي العالمي لتفعيل دور المحليات فى هذه الأزمات، والتحرير من المركزية فى التعامل مع هذه الأزمات، وتركزت معظم الدراسات على الأبعاد الدولية للأزمات البيئية، وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الدراسات التي تناولت هذه الأزمات على المستوى القومي[٢].

ونظراً لأهمية دور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية، ففي هذا البحث سوف نتناول هذا الموضوع من أبعاده المختلفة ومشاكله ومعوقاته وكيفية التعامل معها ،وأثر ذلك على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فى مصر, وبالتطبيق على الإدارات البيئية التابعة للوحدات المحلية بمركز ومدينة الفيوم وصولاً إلى آليات جديدة لتفعيل دور الوحدات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية.

---

(١) محمد أمين عامر, تلوث البيئة مشكلة العصر: دراسة علمية حول مشكلة التلوث وحماية صحة البيئة, دار الكتاب الحديث, القاهرة, ١٩٩٩م, ص ٥.

(٢) قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات, الطبعة الثالثة والعشرون, ٢٠٠٧ م, ص ٢٧.

وفي هذا السياق فإن مصر لديها اهتمام متزايد ومستمر فى القضاء على المركزية، وإعطاء المحليات دور أكبر فى مختلف القضايا وفي مقدمتها القضايا البيئية، نظراً لأهميتها وخاصة الأزمات البيئية، فهناك اتجاه واضح فى مصر لتفعيل دور المحليات فى الأزمات البيئية لإدراكها مدى أهمية دور المحليات فى مواجهة هذه الأزمات البيئية[١].

أولاً مشكلة الدراسة:

إن التلوث مشكلة عالمية لاتعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي،لأنها فرضت نفسها على الساحة الدولية، ولأن التصدى لها يجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر المخيف، وفي ظل الجدل المثار حول هذا الموضوع، فإن الدراسة تحاول تناوله بالبحث للوقوف على حقيقة هذا الجدل على نحو علمي وموضوعي قدر المستطاع، وأثر ذلك على إثراء الدراسات الأكاديمية ومحاولة الاستفادة منها فى الواقع العملي، وأثر ذلك على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فى مصر. ونظراً للتلوث الناتج عن المصانع الموجودة فى منطقة كوم أوشيم بمحافظة الفيوم نتيجة عدم مطابقة المصانع للمواصفات بالإضافة إلى تخلص المصانع من مخلفاتها والصرف الصناعي فى ترعة الناصرية بمركز طامية الموجودة بنفس المنطقة الصناعية مما أدى إلى نفوق الكثير من الحيوانات وزيادة معدل الأمراض فى مركز طامية, وبناءً على ما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية فى:

«قصور أداء الوحدات المحلية فى مواجهة الأزمات البيئية بمحافظة الفيوم».

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: التحديد الموضوعي والعلمي لدور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية.

ثانياً: الدراسة العلمية للجدل القائم حول دور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية.

ثالثاً: تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه دور الوحدات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية.

(١) محمد حسام محمود لطفي،الحماية القانونية للبيئة المصرية دراسة للقوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية النافذة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢١.

رابعاً: محاولة الوصول إلى آليات جديدة يمكن من خلالها تفعيل دور الوحدات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية.

ثالثاً: فروض الدراسة:

تكمن فروض الدراسة فى خمسة فروض رئيسية وهي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد المستويات المحلية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار وتشكيل المجالس المحلية الشعبية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب مشاركة العاملين وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيطرة الحكومة المركزية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الموارد (المالية، الفنية) وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

إن دراسة المحليات ودورها فى إدارة الأزمات البيئية من الموضوعات الجديرة بالبحث، وذلك للوقوف العلمي والموضوعي على هذه الظاهرة، التي تهم معظم الباحثين والأكاديميين والمتخصصين فى هذا المجال، ونظراً للتزايد الواضح للأزمات البيئية سواء كانت المزمنة أو الناتجة عن الإنبعاثات والملوثات، يستوجب أن يكون هناك دور محوري للمحليات والإدارات المحلية فى مختلف دول العالم فى مكافحة هذه الأزمات.

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية فى دور المحليات والإدارات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية، وإذا كانت الدراسات السابقة قد تناولت هذين الموضوعين بالبحث والتحليل إلا أنها قد تناولتهما كموضوعين منفصلين أو تناول هامشي لا يرتقي إلى مستوى

أهميتهما، فإن البحث سيحاول إلقاء الضوء على هذين المتغيرين من حيث علاقة كل منهما بالآخر وتأثير كل منها على الآخر.

الأهمية العملية:

الوصول إلى حلول عملية لمشاكلنا الواقعية، والباحثة حين تتناولت دور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية، إنما تحاول الاستفادة من هذه الدراسة فى تفعيل دور المحليات فى إدارة الأزمات البيئية، وذلك بالوقوف على أهم المشاكل التي تواجه هذا الدور، وكيفية التعامل معها فى الواقع العملى.

خامساً: منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات الخاصة بكافة جوانب موضوع البحث والتعرف على العلاقات التي تربط هذه الجوانب بعضها ببعض, والتعرف على جميع المشاكل التي يتناولها البحث. ومنهج دراسة الحالة حيث يمكن الاستفادة منه فى جمع كافة البيانات والمعلومات التي تساعد على دراسة دور المحليات، وكيفية تفعيل هذا الدور.

سادساً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأزمات البيئية فى محاولة منها لوضع مفاهيم وحلول للمشكلات المفاجئة, وسوف نتناول بعض هذه الدراسات والتى لها علاقة بموضوع البحث، على النحو التالى:

دراسة نهى عبد الحميد محمد عبد العال (٢٠١١م)[١] ركزت هذه الرسالة على إلقاء الضوء على أسس ومتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية ودراسة أثره وكيفية تحديد إستراتيجيات التغلب على معوقات الأداء بصفة عامة والأداءالبيئي بصفة خاصة. وتم وضع مقترحات لحل المشكلات التي تعوق تطبيق نظام الإدارة البيئية.

بينما تعرضت دراسة محمود عبد العزيز فهمي(٢٠١١م)[٢] لموضوع المشاركة الشعبية كأحد الأبعاد والاتجاهات الحديثة فى مجال الخدمة المدنية والتى أضيفت

(١) نهى عبد الحميد محمد عبد العال, أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على أداء المنظمات العامة: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية, عضوية (رسالة ماجستير), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠١١ م.

(٢) محمود عبد العزيز فهمى, أثر المشاركة الشعبية على التخطيط اللامركزي بالوحدات المحلية: دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠١١.

حديثاً إلى الإدارة المحلية وأهميتها فى التنمية المحلية وكمدخل لتحقيق التنمية الشاملة بالمحليات.

فى حين ركزت دراسة حنان صلاح الدين عمر (٢٠٠٩م)[١] علي اظهار المشكلات والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام الإدارة البيئية داخل شركات قطاع البترول فى مصر, وتوصيف مشكلة المخلفات الصلبة داخل قطاع البترول واستعراض كافة أنواع المخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة.

بينما هدفت وزارة الدولة لشئون البيئة, دليل الأداء البيئي لعام ٢٠٠٨, ٢٠٠٩م إلى خفض الضغوط والتأثيرات البيئية على صحة الإنسان, وزيادة حيوية النظام الأيكولوجي والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. طبقاً للنتائج وتقديرات الدول بالدليل يمكن لكل دولة قياس الفجوة الموجودة بين الأوضاع الحالية المستهدفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لسد هذه الفجوات بتقريب المسافة بين نتائج الوضع الحالي والوضع المستهدف[٢].

وتناولت دراسة محمد عزت أحمد (٢٠٠٦م)[٣] المفاهيم الحديثة لدور الدولة الجديد فى إطار التغيرات الدولية المختلفة وفي مقدمتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونظم الإدارة, وركزت على ضرورة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المجتمعية القائمة على مشاركة المواطنين وأفراد المجتمع أنفسهم, كما تعرضت إلى المقومات الرئيسية التي تساعد على التحول إلى الإدارة المجتمعية وكذلك المعوقات التي يمكن أن تواجهها.

وهدفت دراسة سامية جلال سعد (٢٠٠٥م)[٤] إلى التعريف على نظام الإدارة البيئية المتكاملة ومتطلبات النظام على مستوى الحكومات والسلطات المحلية, وأيضاً التعريف بالإدارة البيئية كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية الألفية, بالإضافة إلى تقييم الآثار البيئية فى المشروعات والعائد الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق نظم الإدارة البيئية، وكانت من نتائج الدراسة أن الإدارة البيئية المتكاملة هي نسق

(١) حنان صلاح الدين عمر, دور الإدارة البيئية في إدارة المخلفات الصلبة بقطاع البترول, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم الإدارة العامة, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٩م.

(٢) وزارة الدولة لشئون البيئة, دليل الأداء البيئي, تقرير صادر عن الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية, القاهرة, فبراير ٢٠٠٩م.

(٣) محمد عزت أحمد, دور الإدارة المحلية في التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة المجتمعية في جمهورية مصر العربية, رسالة ماجستير, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٦م.

(٤) سامية جلال سعد, الإدارة البيئية المتكاملة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٥م.

إداري متكامل يتحقق من خلال إلتزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرار التنموي والسياسي, واقتناعهم الكامل بتطبيقه للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأن عمليات تقييم الآثار البيئية تتميز بتعددية نظم التقييم والربط بين الأحداث والتتابعية البيئية للآثار الناتجة عن خطوات معينة فى المشروع المقترح.

وركزت دراسة مصطفى الخولي(٢٠٠٥م)[١] على دور إدارة الأفراد فى اعداد فريق للأزمات داخل المنظمة الصحية لمواجهة المواقف الطارئة والأزمات, وما هو دور هذا الفريق فى ظل الأزمات فى تحقق إدارة الأفراد والهدف من وجودها داخل المنظمة.

بينما ركزت دراسة نادية حمدي صالح (٢٠٠٣م)[٢] على تحليل المفاهيم والعلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة, وشرح نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة, والتنظيم المؤسسي للبيئة وبناء الهياكل التنظيمية الداعمة بالإضافة إلى توضيح المواصفات القياسية لجودة البيئة، وانتهت الدراسة إلى أن اجتياز المعايير البيئية أصبح واحداً من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية. كما أكد على الاهتمام بالبيئة وإدارتها كقضية سياسية واقتصادية واجتماعية.

بينما ركزت دراسة عزالدين زين العابدين أحمد(٢٠٠٤م)[٣] على التداعيات الاقتصادية المختلفة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية والمحلية على الوطن العربى بصفة عامة ومصر بصفة خاصة, وبيان مدي خطورة تلك الأزمات على اقتصاديات تلك الدول وعلى خطط وبرامج التنمية بها.

وتناولت دراسة شريف محمد حافظ (٢٠٠٢م)[٤] الأزمات البيئية المختلفة فى منطقة الشرق الأوسط وآثارها، وما ينتج عنها من أضرار وقد درست الأزمات البيئية بمعناها الواسع، واستفادت منها الباحثة فى فهم الكثير من الأبعاد المتعلقة بالأزمات البيئية، إلا انه أغفل دور المحليات والسياسات المحلية فى الأزمات البيئية المختلفة.

---

(١) مصطفى الخولي, إدارة الأزمات وأثرها على كفاءة الأداء: دراسة تطبيقية على أقسام الطوارئ بالمستشفيات الحكومية, درجة الزمالة (دكتوراه), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٥ م.

(٢) نادية حمدي صالح, الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٣م.

(٣) عز الدين زين العابدين أحمد, إدارة الأزمات في ظل المتغيرات الدولية والمحلية, زمالة (رسالة دكتوراه), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٤ م.

(٤) شريف محمد حافظ, إدارة الأزمات البيئية في الشرق الأوسط, رسالة دكتوراه, كلية الإقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ٢٠٠٢م.

وركزت دراسة مجدي عبد البصير عواد مرعي(١٩٩٩م)[١] على أهمية إدارة الأزمات على مستوى أجهزة الإدارة العامة بجمهورية مصر العربية، وأهمية وجود الخطط المحددة للتنسيق بين أجهزة الإدارة العامة والجهات المعينة للمنع أو الاستعداد لإدارة الأزمة، وتُعد الإدارة الإستراتيجية للأزمات هى الوسيلة الفعالة والمستحدثة لمواجهة المخاطر والتهديدات المتوقعة وصولاً لتحقيق المصالح القومية، وذلك من خلال الحفاظ على الأداء الجيد والسليم لكافة الأنشطة المختلفة لتحقيق الغاية العليا للدولة، وهي نوع من إدارة التفاعلات فى ظل البيئات المصاحبة المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يستدعي أيضاً استباق الأحداث والاستعداد لمواجهة الأزمات قبل وقوعها، وذلك من خلال محاولة تغيير الدافع أو البيئة المصاحبة وإدارة القدرة التنظيمية.

وتناولت دراسة محمد رشاد الحملاوي وآخرون (١٩٩٨م)[٢] المنظمات الصناعات الكيماوية لما تحمله من مخاطر على صحة الإنسان حيث اوضحت أثر تطوير الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات الصناعية وذلك من خلال الإجابة على تساؤل هام وهو كيف يمكن لمنظمات قطاع الصناعات الكيماوية أن تتعرف على إشارات الإنذار المبكر والتي تنبئ عن قرب وقوع الأزمات والتنبؤ بها خاصة فى نظم غير جيدة للإنذار المبكر، واستهدف البحث أيضاً إبراز نقاط الضعف بالمنظمات فيما يتعلق بوجود نظم للإنذار المبكر.

وعرضت دراسة محمد إبراهيم حسن (١٩٩٧م)[٣] مفهوم البيئة والتلوث والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر، وقد استفادت الباحثة منها فى فهم القضايا والأبعاد البيئية والتلوث وتأثيره على البيئة إلا أن الدراسة تعرضت إلى الأزمات البيئية المزمنة ولم تتعرض إلى الأزمات البيئية المفاجئة.

وتناولت دراسة محمد عبد الرحمن فوزي(١٩٩٧م)[٤] الأسباب التي دعت إلى تحديث خطة الطوارئ القومية لمكافحة حوادث الزيت والصعوبات التي واجهت جهاز حماية شئون البيئة خلال مراحل إعداد وتنفيذ الخطة.

---

(١) مجدي عبد النصير، الإدارة الإستراتيجية للأزمات وتأثيرها على أجهزة الإدارة العامة بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٩٩م.

(٢) محمد رشاد الحملاوي وآخرون، «أثر تطوير نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالازمات الصناعية في منظمات الصناعات الكيماوية»، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، بحث رقم ١، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م.

(٣) محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

(٤) محمد عبد الرحمن فوزي، «ملامح خطة الطوارئ القومية لمكافحة التلوث بالزيت»، المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، بحث رقم ٥٣، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م.

وتناولت دراسة محمد عبد الحميد الغانمي (١٩٩٧م)[١] موضوع التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث وذلك من خلال ثلاثة أوجه رئيسية لخطط مواجهة الكوارث والأزمات وهي الحاجة للخطط الفعالة لمواجهة الطوارئ, والقيادة وتشكيلها بالإضافة إلى الحاجة لخطط اعادة التشكيل بعد حدوث الكارثة.

وركزت دراسة هناء البوريني (١٩٩٧م)[٢] على مدى استعداد الشركات الصناعية المستخدمة للمواد المشعة لمواجهة الكوارث الإشعاعية وقدرتها على التنبؤ بها والتعامل معها.

بينما ركزت دراسةWoods(١٩٩٦م)[٣] على التخطيط للإستعداد للكوارث والأزمات هو أهم مرحلة تمكن المنظمات من سرعة استعادة النشاط بعد حدوث الكارثة أو الأزمة كما أن ذلك يمكن المنظمة من اجتياز الكارثة بأقل الخسائر الممكنة وأوضحت هذه الدراسة ضرورة تحديد خطط السلطة وقنوات الإتصال المباحة والمتحدث الرسمي قبل حدوث الكارثة، وأظهرت هذه الدراسة أهمية التخطيط وإنعكاسه على الأداء بصورة جيدة أثناء مواجهة الأزم+ة والتغلب عليها.

بينما تناول بدير جبر أحمد (١٩٩٢م)[٤] فى أوراق ندوة نظمها معهد التخطيط للبحث فى الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبرها، وقد تضمنت هذه الأوراق مدى القصور فى الموارد المالية للمحليات، وكيفية البحث عن موارد جديدة، وإن كانت قد أغفلت أهمية الأبعاد البيئية فى النواحي الاقتصادية والمالية بالنسبة للمحليات، وما يمكن أن توفره للمحليات من دعم مالي سواء كان مباشر أو غير مباشر.

وركز المؤتمر العلمي الخامس القانون والبيئة (٢٠١٨م)[٥] على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى قضايا البيئة، وتقييم سياسات حماية البيئة من التلوث الصناعي فى مصر وكانت من أهم نتائج المؤتمر أن سياسات التصنيع فى مصر ساهمت فى تراكم وتزايد مشكلة التلوث البيئي فى ظل غياب الربط بين التنمية والبيئة، تُعد مصر

(١) محمد عبد الحميد الغانمي، «إدارة الأزمات والتخطيط للطوارئ في صناعة البتروكيماويات»، المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث, وحدة بحوث الأزمات, بحث رقم ٨١, جامعة عين شمس, القاهرة, ١٩٩٧م.

(٢) هناء البوريني, استراتيجية مواجهة الكوارث الإشعاعية في الصناعة المصرية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, ١٩٩٧م.

(3) Lynn Woods, Steering Safety Through A crisis, Nations Business, September, 1996, pp. 33-34.

(٤) بدير أحمد بدير,الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبيرها, ندوة نظام الإدارة المحلية والبلديات, مركز العواصم والمدن الإسلامية للتدريب والتنمية, القاهرة, فبراير ١٩٩٢م.

(٥) جلال حسن حسن, المؤتمر العلمي الخامس « القانون والبيئة » في الفترة من ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٨، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٨م، ص ص. ١-٤١ .

من أكثر (٣٠) دولة فى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وتتمثل أهم أسباب التدهور البيئي فى مصر لزيادة الاستثمارات فى الصناعات الكيماوية، وكانت من أهم توصيات المؤتمر دمج السياسات البيئية فى البرامج والسياسات الحكومية، وسن ضريبة بيئية مرتفعة على المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة فى مصر.

بينما تناول قصير أحمد (٢٠١٧م) [١] تأثير الثقافة التنظيمية فى تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة صناعة الانابيب البلاسيكية بعين وسارة الجلفة وكانت من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوي للثقافة التنظيمية فى تبني نظام الإدارة البيئية، وكانت من أهم توصيات الدراسة على المؤسسات تبني إدارة بيئية تهدف إلى ترشيد استخدام الطاقة وتقليل الهدر، التخلص من النفايات بطريقة آمنة, إحداث تكامل بين المؤسسات وتبادل المعلومات بينهم لإيجاد حلول للمشاكل البيئية، ومشاركة المؤسسات فى المعارض الدولية والمؤتمرات فى المجال البيئي، وتحفيز الاستثمار داخل المؤسسات فى مجال البيئة بتخصيص موارد مالية للحد من التلوث البيئي والتخلص من النفايات بشكل آمن.

بينما تناول قوراح مصطفي(٢٠١٥م)[٢] أثر تسيير النفايات الصناعية علي المحيط البيئي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال فى الآبار حاسي مسعود فى الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، وكانت من أهم نتائج الدراسة أن الدولة هي المسؤل الأول عن الأفعال التى تؤدي للتلوث البيئي الذي يهدد البشرية جمعاء، فيجب سن القوانين التى تردع المؤسسات الملوثة للبيئة، فجميع الشركات مسئولة عن الحد من التلوث البيئي، وكان من أهم توصيات الدراسة التطبيق الصارم للقوانين الخاصة بالبيئة من قبل الدولة، وزيادة الاستثمارات فى البيئة للحفاظ عليها، وعلى صحة الانسان.

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمحافظة الفيوم بمكاتب إدارة شئون البيئة بديوان عام محافظة الفيوم والوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم.

(١) قصير أحمد، تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة صناعة الانابيب البلاسيكية بعين وسارة الجلفة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧، ص.١٣٢- ١٣٣.

(٢) قوراح مصطفي، أثر تسيير النفايات الصناعية علي المحيط البيئي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٥، ص.٤٣-٤٥.

ثانياً: عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من العاملين بمكاتب إدارة شئون البيئة بديوان عام محافظة الفيوم والوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم بعدد (٣٨٥) مفردة.

الإطار النظري والمفاهيمي:

سوف يتم فى هذا الجزء التركيز على ما يشهده العالم فى الوقت الحاضر من اهتمام دولي ومحلي بالقضايا البيئية وما هي الأزمات البيئية ووسائل الحماية منها, بالإضافة إلى التطرق للإجراءات الوقائية والحلول المُقترحة لمعالجتها. سوف يتم التركيز أيضاً على العلاقة بين اللامركزية ودور المحليات فى مكافحة وإدارة الأزمات البيئية, وما هي أهم الإشكاليات التي تواجه الإدارة المحلية وآليات الحلول, وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاهتمام الدولي والمحلي بالقضايا البيئية:

يُعد مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهدداً بأخطار جسيمة بسبب سوء تصرف الإنسان واعتداءاته بشكل متعمد وغير متعمد على البيئة المحيطة،وقد أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وزادت الإشعاعات المؤذية فالماء فى البحار والأنهار أصبح ملوث بالكيماويات والفضلات وبقايا النفط والمعادن الثقيلة، بل وبالماء المستعمل نفسه، والهواء فى أغلب المناطق المأهولة اختلَّت فيه نسب الغازات المكونة له لصالح الضار منها بفعل آلات الاحتراق الداخلي فى المصانع والسيارات مع تقلص المساحات الخضراء[١].

والغذاء وصل إليه التلوث عن طريق المبيدات والكيماويات الحافظة وغيرها من الإضافات الضارة،والتربة أصابها التلوث بسبب بقايا المبيدات والأسمدة الكيماوية والمخلفات الغريبة، والأملاح الزائدة وصار التلوث الصوتي من لوازم العصر بعد زيادة الضوضاء والأصوات المستنكرة بمصادرها الحديثة المختلفة، وظهر التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام الذرة سواء فى الحرب أو فى السلم[٢].

وقد برزت مشكلة التلوث وتعاظم خطرها مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات الحديثة وأسلحة الحرب المدمرة على نطاق واسع، وكانت الدول الصناعية الكبرى

(١) خالد محمد القاسمي ووجيه جميل البعيني, حماية البيئة الخليجية من التلوث الصناعي وأثره على البيئة, المكتب الجامعي الحديث الأزاريطية, الإسكندرية, ١٩٩٩م, ص ١٢٦.

(٢) سعيد سالم جويلي, مواجهة الأضرار بالبيئة بين الوقاية والعلاج,جامعة الإمارات،١٩٩٩م, ص ٢٧.

سباقة إلى اكتشاف المشكلة ومخاطرها والبحث عن الحلول المناسبة لمعالجتها، كما كانت سباقة فى إحداث التلوث والإخلال بالتوازن البيئي[١]. ومع التزايد المستمر فى عدد سكان العالم تتفاقم مشكلة التلوث وتتضخم مخاطرها ويتحتم البحث عن حلول جذرية لحماية البشرية من كوارث محققة، وأول ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التلوث أدى إلى حدوث انقلاب خطير فى النظام الكوني، حيث اختلطت الفصول فلا يعرف الصيف من الشتاء أو الخريف أو الربيع، وذلك بسبب التزايد المستمر لغاز ثاني أكسيد الكربون، وهو السبب أيضاً فى تحريك الكتل الهوائية المحيطة بالكرة الأرضية وشدة العواصف[٢] وحلول كثير من الكوارث الطبيعية، كهطول الأمطار حول الكرة الأرضية وحدوث الفيضانات وانحسار حزام الأمطار حول الكرة الأرضية عن أماكن أخرى فيصيبها الجفاف[٣].

وسوف يتم فى هذا الجزء التعرف على: تعريف البيئة، وأصل الأزمات البيئية، وسائل الحماية من التلوث، والإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لمعالجة التلوث، ودور المحليات فى مكافحة وإدارة الأزمات البيئية، وذلك على النحو التالي:

ثانياً: تعريف البيئة وعناصرها:

إن تعريف البيئة فى الاصطلاح العلمي هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان فالبيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، وتتكون البيئة من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة، هي الغلاف الأرضي والغلاف المائي والغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكرة الأرضية، أما العناصر التي تتكون منها البيئة فتندرج ضمن مجموعتين أساسيتين هما العناصر الطبيعية المادية: وهي تتكون من هبات الله الطبيعية كالهواء والماء والتراب والثروات الطبيعة ومختلف المخلوقات الحية من نبات وحيوان وبشر، وهي تتفاعل فيما بينها ضمن دورة متكاملا ومنظمة، والعناصر المصنوعة: التي قام الإنسان ابتكره وسخرها لخدمته من خلال تغيره للعناصر الطبيعية المادية[٤].

(١) عاشور عبد الجواد عبد الحميد، حماية الخليج العربي من التلوث بالزيت، جامعة الإمارات، ١٩٩٩م، ص٤٤.

(٢) عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٠.

(٣) كمال شرقاوي غزالي، التلوث البيئي العقدة والحل، الدار العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٣.

(4) While, Aidan, "The Environment and the Entrepreneurial Cities: Searching for the Urban 'Sustainability Fix' in Manchester and Leeds", International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 28, Issue 3, 2004, p.69.

ثالثاً: تعريف التلوث:

في الاصطلاح العلمي هو عبارة عن الحالة القائمة فى البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية، فالتلوث هو كل ما يؤثر فى جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر فى تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار وغيرها. وأصبح تلوث البيئة ظاهرة نشعر بها جميعاً فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها المختلفة.

وهو التغيير المباشر والغير مباشر على الخصائص الفيزيائية والكميائية والبيولوجية أو الاشعاعية فى أي جزء من أجزاء البيئة، وذلك نتيجة لتصريف أو أنبعاث أو ملوثات بحيث تؤثر على البيئة بشكل ضار، وهذا الأمر قد يؤثر على صحة الانسان وحياته والكائنات الحية والنظام البيئي ككل [١].

رابعاً: تعريف الأزمات البيئية:

هي أى تغير كبير ومفاجئ ناتج عن انبعاث مواد ضارة أو تغير ما فى شكل الطبيعة, ولا نعنى بالأزمة البيئية تلك المشاكل البيئية المزمنة مثل تغير المناخ أو ثقب الأوزون، ويمكن أن يرجع أصل الأزمات البيئية: لأصل واحد أو أكثر, فيمكن أن تتعلق بالمحيط الذي تتدهور نوعيته نظراً لتطور العوامل البيئية اللاحيائية. وكمثال، فان ارتفاع المتوسط الحرارى فى الشتاء يؤدى إلى اختفاء نوع مهم فى المحيط، وبمعنى أخر فضرورة توفر درجة حرارة معتدلة لمدة معينة يسمح بفتح الازدهار، ونفس الشيء عند انخفاض الإشعاع الحرارى يكون فى أعقاب الإنفجارات البركانية المتعددة أو تساقط النيازك، كما يمكن أن تحد الكتلة النباتية نظراً لانخفاض فعالية نشاط التمثيل الضوئي[٢]. ويُمكن أيضاً أن تكون قضية البيئة التي أصبحت غير مواتية لبقاء الأنواع أو السكان بعد زيادة العناصر المفترسة، وعلى سبيل المثال يصنف الفيل الإفريقى كنوع مهدد بالانقراض بعد الصيد المكثف للاستفادة من العاج، وفي

(١) صلاح عدنان، التلوث البصري في مدينة الفلوجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، العدد ٣، ٢٠٢١، ص ص. ٢٨٩-٣١٠.

(2) Tobias Ide, Christiane Fröhlich, and Jonathan F. Donges, The Economic, Political, and Social Implications of Environmental Crises, AMERICAN METEOROLOGICAL SOCIETY, August 2019, pp. 1-4.

بداية القرن الحادى والعشرين انخفضت كمية الأسماك بسبب الصيد المكثف والذى تمارسه زوارق الصيد الصناعية وسوف تتبنى الباحثة خلال البحث هذا التعريف.

خامساً: وسائل الحماية من التلوث:

تستلزم حماية البيئة فى أي مكان القيام بعدة مهام أساسية لتحقيق الهدف المنشود وهي:

الاهتمام بالوعي البيئي:

ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم فى المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار، وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها[١].

إعداد الفنيين الأكفاء:

يجب إعداد الفنيين الأكفاء فى مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك فى مجالى التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها، ومن أهم ضوابط السلوك البشري فى المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة.

سن القوانين اللازمة:

يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أى عنصر من عناصرها، والقوانين الأكثر فعالية هى تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة هام جداً والقيام الفعلي بتفعيل وتنفيذ القوانين والعقوبات، وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب[٢].

(١) قصير أحمد، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٧، ص. ٤٠.

(٢) محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٠١.

منح الحوافز البيئية:

يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته فى تحقيق المكاسب المادية فى حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة للتحول إلى التقنيات البيئية النظيفة، وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمتاجرة فى تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها.

ردع ملوثى البيئة:

إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغى تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعدم التراخى فى توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة.

الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لمعالجة التلوث:

أولاً: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الهواء:

هناك عدد من الإجراءات والتدابير يمكن اتباعها حتى تقى من التلوث الهوائي، منها على سبيل المثال التخطيط العلمي السليم عند إنشاء أية صناعة، بحيث يراعى المناخ والتضاريس وتحديد المقاييس الخاصة بالتركيزات القصوى للمواد الملوثة التي يسمح بوجودها فى الهواء، وإنشاء نقاط رصد ومراجعة لقياس جودة الهواء فى مناطق مختلفة من كل مدينة مع مراعاة أنماط النمو فى هذه المدن وكمية المواد الملوثة، ونشر معايير جودة الهواء بالنسبة للمواد الملوثة، وكذلك نتائج ورصد قياس تلك الجودة فى وسائل الإعلام المختلفة، والاهتمام بزراعة الأشجار وزيادة المسطحات والأحزمة الخضراء حول المدن والمناطق الصناعية.

ومن الحلول المقترحة لمقاومة تلوث الهواء اختيار أنواع من الوقود خالية ومخلفاتها من المواد الملوثة، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة قليلة التلوث ومراقبة السيارات ووسائل النقل العامة وإيقاف أية وسيلة مواصلات تنبعث منها نسبة غازات عالية، ومراقبة مصادر التلوث وخاصةً آلات الاحتراق فى المصانع ومحطات الطاقة الكهربائية، وذلك للتقليل من كمية المواد الملوثة المنطلقة منها.

ثانياً: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة الماء:

من ذلك استقصاء المواد الملوثة للماء واعداد قوائم قياسية لها ودراسة طبيعة الماء من حيث حجم وتركيب وشحنة الجسيمات الملوثة منه وكذلك خواصه، وتحديد التأثيرات المزمنة للمواد الملوثة عند تعرض الإنسان والكائنات الأخرى لتركيزات منخفضة منها وتحديد الأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة وسن التشريعات الفردية للإبقاء على الماء فى حالة كيميائية وطبيعية وبيولوجية لا تسبب أضراراً للإنسان والحيوان والنبات، والحرص على التحليل الدورى للمياه كيميائياً وبيولوجياً للتأكد من سلامتها باستمرار.

ومن الحلول المُقترحة لمعالجة تلوث الماء تحسين طرق معالجة مصادر المياه العامة، ومعالجة مياه الصرف الصحي لسد الحاجة المتزايدة للمياه نظراً لازدياد أعداد السكان والتقدم الصناعى والزراعى وما تحتاجه الصناعة والزراعة من مياه[1].

ثالثاً: الإجراءات الوقائية للمحافظة على سلامة التربة:

وبما أن التلوث لم يقتصر على مجالى الهواء والماء، بل تعداه إلى التربة، فإنه يلزم اتخاذ جملة من هذه الإجراءات الوقائية للمحافظة عليها، وهى مكافحة الآفات الضارة والتخلص من بعض المخلفات كالمواد البلاستيكية والإطارات المطاطية وذلك بفرمها وخلطها بمواد رصف الطرق.

ومن الحلول المُقترحة لمعالجة تلوث التربة إذا ما دعت الضرورة القصوى لاستخدام المبيدات، فيتم أستخدم تلك المبيدات السريعة التحلل بدلا من الثابتة وإذا ما دعت الضرورة لاستخدام المبيدات الثابتة فيكون ذلك بأقل قدر ممكن، وفي ظروف تجعلها أقل تلويثا للبيئة، وكذلك اجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين المبيدات التي تلوث البيئة وبين الكائنات الحية منها، مع التوعية والتدريب المستمران لمستخدمي المبيدات للتعريف بالأساليب المثلى لمكافحة الآفات واستخدام أقل كمية ممكنة من المبيدات لتحقيق الغرض المطلوب وتحسين معدات استخدام المبيدات[2].

---

(١) (هالة محمد عادل عفت، الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني للمدن الصناعية والتشريعات المنظمة لها، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٥.

(٢) دينا الدجاني، التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، دمشق، سبتمبر٢٠٠٦م، ص ٦٧.

رابعاً: تفعيل دور اهتمام المحليات بمكافحة وإدارة الأزمات البيئية:

مع تطور المجتمعات وما صاحبها من تطوير سياسى وحضارى ومع ظهور التجمعات الإقليمية التي تضم أكثر من مدينة وقرية ازدادت الحاجة إلى تنظيم وإدارة هذه التجمعات فى سلطة مركزية، ونتيجة لاتساع النشاطات التي دخلت إلى هذه التجمعات فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية تطور مفهوم الدولة من دولة حارسة إلى دولة خدمات، وأمام التشتت الجغرافى والتيارات الشعبية المطالبة بالمشاركة السياسية والإدارية، وبتعقيد سلطة الحاكم تدريجياً، تطور مفهوم ممارسة السلطة بظهور مفهوم اللامركزية السياسية(الحكم المحلى) واللامركزية الإدارية (الإدارة المحلية).

لكى يتم الحفاظ على البيئة يوجد بكل وحدة محلية بمجالس المدن إدارة لشئون البيئة وبكل وحدة قروية محلية مندوبون للبيئة يتبعون رئاسة المدينة إدارياً ويتبعون شئون البيئة بالمحافظة إدارياً بالإضافة إلى مراكز خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى الجامعات والأحياء المختلفة والتى تعمل على التنسيق بين الوحدات من ناحية وبين مراكز الجامعة المختلفة من الناحية الأخرى كخطوة لتقديم خدمات مباشرة للمجتمع المحلى على جميع المستويات[1].

ويتم التنسيق الدائم بين إدارة البيئة بالمحافظة وإدارات البيئة بالمراكز ومندوبى البيئة فى الوحدات المحلية القروية فى جميع مجالات البيئة من تقييم وتفتيش وإعلام وتوعية بيئية.

إن إدارات المدن سواء نظافة أو تشجير أو تجميل طرق تُعتبر مسئولية الوحدات المحلية. وقد نظمتها مجموعة من القوانين وهى قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ وقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بالإضافة إلى قانون المحليات. وتحدد هذه القوانين المسئولية الكاملة لرؤساء المدن والوحدات المحلية لنظافة وصيانة الطرق والتشجير ونظافة المجارى المائية (قانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢) بشأن حماية مجرى نهر النيل والمجارى المائية الأخرى من التلوث, وتعتبر الوحدات المحلية معنية أيضاً بتنظيف خزانات وترانشات الصرف الصحى بالإضافة إلى اختيار المدافن الصحية للمخلفات ونقل وجمع وترحيل وتدوير القمامة والتخلص الآمن منها.

(1) Community Service and Environment Development Sector, Specialized Units and Centers, Fayoum University, First Edition, 2009, p. 11.

وتُعتبر الإدارة العامة للنظافة والتجميل التابعة للوحدات المحلية بالمحافظات هى المسئولة عن تنفيذ المنظومة المتكاملة للنظافة والتخلص الآمن من المخلفات, وذلك فى حدود ما يُتاح لها من إمكانيات وموارد. فبالنسبة للمورد المالى فيتم الحصول عليه نظير رسوم جمع القمامة من المنازل, ورسوم الإعلانات والإشغالات, وقيمة مصالحات محاضر النظافة العامة ومحاضر البيئة, بالإضافة إلى ما تخصصه الموازنة العامة للدولة لصندوق النظافة.

المفاهيم المختلفة للمركزية والعلاقة بين اللامركزية ودور الإدارة المحلية فى مكافحة وإدارة الأزمات البيئية:

هناك اختلافات كثيرة لتحديد مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي ويرجع ذلك إلى إختلاف العوامل والمؤثرات البيئية من دولة لأخرى والتي تعكس تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأسلوب الذي تتبعه الدولة لتنظيم الأجهزة السياسية والإدارية بها وتلعب الإدارة المحلية أو الحكم المحلي دوراً هاماً فى عملية التنمية, خاصة فى الوقت الراهن الذي يشهد فيه العالم تحولات سياسية واقتصادية جذرية مؤثرة على مسيرة التطور الديمقراطي فى الدولة.

إن التنظيمات المحلية أصبحت تحتل مكان الصدارة من حيث كونها خط الدفاع الأول للاستقرار المحلي وصانعة للتنمية الشاملة إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها[١]، وتشير جميع التجارب والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى على أهمية المجتمعات المحلية فى كونها ميادين رحبة وبيئات صالحة لتحقيق الانطلاقة الحقيقية للتنمية الشاملة. ولذلك يُعد تطوير المجتمعات المحلية هو غاية التنمية وهدفها المُعلن، كما أن أجهزتها المحلية تعد فى الوقت نفسه الوسيلة الأساسية والأداة المحفزة لإدارة التنمية وتيسير سبل تحقيقها، وتعد مفاهيم اللامركزية الإدارية والإدارة المحلية والحكم المحلي من أكثر التعابير الشائعة والمتداولة عندما يتعلق الأمر بالتنظيمات أو السلطات المحلية، بل إن هناك بعض الكتاب من يعد تلك المفاهيم الثلاثة بمثابة أساليب أو نماذج رئيسية ومتباينة للتنظيم الإداري المحلي[٢].

(١) معهد التخطيط القومي، «اختيار اللامركزية من اجل الحكم الرشيد»، تقرير التنمية البشرية, القاهرة, ٢٠٠٥م, ص ص ٢٥ - ٢٦.
(٢) عبد الرازق الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والادارة المحلية: دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين الادارة المركزية والادارة المحلية، المعهد العربي لانماء المدن، بيروت, ٢٠٠٢ م, ص ٥٣.

فالمركزيةCentralization على إطلاقها قد تعني مركزية سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو تعليمية، وتقوم المركزية فى مفهومها العام على أساس تجميع السلطة (سياسية، اقتصادية، إدارية ...) فى يد هيئة مركزية واحدة فى جميع أنحاء الدولة، بحيث تتولى اتخاذ القرارات ومباشرة الوظائف بنفسها، أو بواسطة موظفين يعملون باسمها وتحت إشرافها المباشر، أى ليس لهم سلطة ذاتية، وإنما يستمدون سلطتهم فى العمل وتولي الاختصاصات من السلطة المركزية. واستناداً لهذا المفهوم فإن المركزية الإدارية تقوم على أساس جمع أوجه النشاطات الإدارية المهمة وتركيزها فى يد السلطة التنفيذية، بمعنى حصر الصلاحيات وسلطة اتخاذ القرارات فى يد الجهاز الإداري المركزي، إلى الحد الذي يتوجب فيه على ممثلي الإدارة المركزية فى الفروع المختلفة الرجوع إلى رؤسائهم والتسلسل فى الإدارة المركزية فى مجالات التصرفات الإدارية المختلفة[1].

والمركزية الإدارية تتفاوت بحد ذاتها بين مركزية قوية أو مطلقة، وأخرى مفرطة على حسب درجة التطبيق الفعلي، فالمركزيــة المُطلقة تسمى بالتركيز الإداري Concentration, حيث تتركز السلطة الإدارية بكلياتها وجزئياتها فى يد أجهزة الحكومة المركزية المستقرة فى العاصمة، دون إعطاء ممثلي الحكومة فى الفروع أي سلطة خاصة بالبت والتقرير النهائي. أما الدرجة الثانية من صور المركزية الإدارية (المركزية المفرطة) فتسمى بعدم التركيز الإداري Deconcentration، ووفقا لهذه الصورة فإنه يتم منح موظفي الحكومة فى الفروع المختلفة بعض الاختصاصات التنفيذية المحدودة، بحيث يتم التصرف بحدود ما تخولُه السلطة المركزية وبإشراف تسلسلي على حسب نطاق السلم الإداري وتبعيته.

أما بالنسبة للامركزيةDecentralization فهو أسلوب آخر فى التنظيم يقوم على أساس توسيع الصلاحيات التي يتولاها ممثلو الإدارة المركزية فى الفروع أو الأقاليم أو هي عبارة عن أسلوب فى التنظيم يقوم على أساس توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانونياً، فتهدف اللامركزية إلى تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وبين الأشخاص الإداريين الآخرين فى الدولة، فالنظام الإداري اللامركزي يوزيع الوظائف الإدارية بين السلطة التنفيذية والهيئات

(١) الحسن الرشيدي، اللامركزية المالية وتحقيق التنمية الترابية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٥٢ ، ٢٠٢٠، ص ص. ١٦٩-١٧٩.

الأخرى المنتخبة محلياً فى الاقاليم والمحافظات الفرعية ويتم أتخاذ الاقرارات دون الرجوع إلى السلطة المركزية[١].

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن العشرين كنتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم فى هذه الأيام وما يتبعها من تغيرات فى سلوكيات الأفراد نحو المشاركة فى صنع القرار من أجل التنمية المجتمعية, واللامركزية فى حد ذاتها لا تعد الهدف وإنما هي أداة تنموية لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة فى اتخاذ وصنع القرارات المتعلقة بالمجتمع بما يعود عليهم بالفائدة. واللامركزية معنية بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى بالعاصمة إلى المستويات المحلية بالأقاليم[٢].

تعريف اللامركزية: تُعرف بأنها درجة عدم تركيز السلطة, أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة فى المنظمة أو على مستوى الدولة[٣]. ويصف «هوايت» اللامركزية كمفهوم شامل بأنها نقل السلطة تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا[٤]. وفي ضوء ما سبق يمكن التمييز بين نوعين من أنواع اللامركزية ذات الصلة بنظام الحكم المحلى:

اللامركزية السياسية: هي وضع دستوري على أساس توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بين الحكومات الاتحادية فى العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات أو غيرها من الوحدات السياسية، ويسود هذا النمط من اللامركزية فى العادة فى الدول المُركبة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، وهذا الأسلوب يُناسب الدول كبيرة الحجم وتلك التي تتعدد فيها القوميات واللغات والثقافات.

اللامركزية الإدارية: تعني قيام الحكومة بنقل صلاحياتها فى شئون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية فى الميدان، بمعنى آخر، فإنها

(١) نوره سعد، التعليم العام المركزي واللامركزية في الإدارة التعليمية، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد ١١، والمجلد ٤، ٢٠٢٠، ص ص. ٢٣-٤٠.

(٢) محمود نور الدين، اللامركزية كالية لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة: دراسة مطبقة على مجلس أمناء مدينة أسيوط الجديدة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٥٢، المجلد ١، ٢٠٢٠، ص ص. ١٨٧- ٢٢٧.

(3) Henry Maddik, Democracy, Decentralization Development, London, 1993, p.23.

(4) Leonard D. White, Decentralization In Encyclopedia of the social sciences, USA, Vol.5, 2003, p.44.

أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجاً منهما، وفي جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه.

إن مشاركة المواطنين المحلين هي العنصر الرئيسي الذي يُميز اللامركزية، وتنطلق فكرة وفلسفة النظام المركزي أصلاً من أهمية مشاركة السكان فى المسائل الإدارية المختلفة، والعنصر الديمقراطي فى هذا النظام يقود إلى الفعالية والكفاءة الضرورية لإدارة الدولة بشكل عام.

وهكذا يتضح أن اللامركزية الإدارية تختلف عن اللامركزية السياسية من حيث كونها تقتصر على توزيع الوظيفة الإدارية[1]، ومن حيث إمكانية تطبيقها فى الدول المركبة والبسيطة على الحد السواء، وفي حين أن اللامركزية السياسية تعني بتوزيع الوظيفة السياسية فإنه ومن المتفق عليه بين معظم الكُتاب والممارسين أن اللامركزية الإدارية تتجلى فى مظهرين اثنين: الأول: أنها تكون على أساس وظيفي (Functional) عُرف باسم (اللامركزية الإدارية المصلحية أو المرفقية)، أما المظهر الآخر للامركزية الإدارية فيتمثل فى اللامركزية الإدارية الجغرافية أو الإقليمية (Geographical Territory)، أو ما يسمى باللامركزية المحلية.

اللامركزية الإدارية الجغرافية أو الإقليمية أو المحلية: هي قيام وحدات إقليمية بإدارة الشئون المحلية للإقليم أو المنطقة المحلية من الدولة، وهذا يعني أن هناك مصالح محلية متميزة يعهد بالإشراف عليها من وحدات إدارية مستقلة، ويعتبر هذا النوع من اللامركزية مرادفاً لنظام الإدارة المحلية، وفي ظل هذه اللامركزية يُفترض وجود وحدات إدارية محلية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية تمثلها مجالس محلية قد تكون منتخبة أو مختارة من قبل سكانها، وتخضع لإشراف ورقابة الحكومة المركزية. وهذا الأسلوب من اللامركزية الإدارية يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات الخاصة بالوظائف الإدارية بين الأجهزة الإدارية المركزية ووحدات ذات شخصية اعتبارية تعمل فى نطاق إقليمى أو جغرافي مُحدد.

ويترتب على عملية توزيع السلطة بعض التطبيقات العملية المهمة, فعندما تتوزع وظائف الدولة الثلاث – التشريعية والقضائية والتنفيذية – بين الحكومة

(١) محمد محمود الطعامنة، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٣.

المركزية وبين مراكز سلطة أخرى كالولايات أو الأقاليم أو الجمهوريات، فإننا حينئذ نصبح أمام دولة مركبة، تُعرف دستورياً باسم النظام الفيدرالي، ومن أمثلة الدول المركبة الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

اللامركزية الإدارية المصلحية أو المرفقية: هي منح بعض المرافق الحكومية الشخصية الاعتبارية بناءً على أسس موضوعية ووظيفية، بحيث تمارس هذه المرافق اختصاصاتها المحددة على مستوى الدولة أو بعض أقاليمها أو أحدها. ومن المعلوم أن اللامركزية المصلحية أصبحت تشير وبصفة عامة إلى ما يعرف الآن بالهيئات أو المؤسسات العامة، لذلك ليس مستغربا أن يتم إطلاق مصطلح اللامركزية المؤسسية على المؤسسات العامة، نظير تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي على الرغم من خضوعهن للرقابة الوصائية من قبل وزارات الوصاية.

واللامركزية الإدارية المصلحية تعني أيضاً قيام هيئات عامة مستقلة وقادرة على ممارسة وظيفتها المحددة فى منطقة واحدة أو عدة مناطق فى الدولة، وهي التي تُعرف بالمؤسسات العامة، وان إتباع هذا الأسلوب ينطلق من رغبة الدولة فى إدارة المرافق العامة بأسلوب تجاري بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية وإجراءاتها الطويلة كل ذلك بهدف تقديم الخدمات إلى المواطنين بأقل تكلفة ممكنة وبفاعلية اكبر. ولقد أصبح مألوفا شروع الإدارة التنفيذية فى معظم دول العالم بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي أو مستوى نظامها الإداري (عام- محلي) فى ممارسة سلطات تشريعية وشبه تشريعية بحيث تتعدد لتشمل وضع القوانين والأنظمة واللوائح والقواعد الإدارية ضمن أمور أخرى، بل أن نظامي الحكم المحلي والإدارة المحلية يعدان جزءاً من الجهاز الإداري أو ما يسمى باللامركزية الإدارية[١].

إن أهمية الإدارة المحلية بل حتميتها خياراً من أساليب التنظيم المحلى اللامركزى أصبحت فى العصر الراهن ضرورة ملحة اقتضتها التحولات فى وظيفة الدولة نتيجة للتوسع المطرد فى نشاطاتها إلى الحد الذي أصبحت فيه الدولة المعاصرة عاجزة بنفسها عن القيام بالمهمات التي التزمت بتحقيقها بكفاءة وفعالية[٢].

(١) محمد الطويل وآخرون، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٩٥م، ص ٣٤.
(٢) عبد المعطي محمد عساف، التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض،١٩٩١م، ص ٧٤.

وانطلاقاً من هذا العمل الجديد للدول المعاصرة أخذت فكرة اللامركزية فى الظهور العلني، وفي فرض نفسها خياراً إستراتيجياً لإدارة الأمور المحلية وتسيير خدمات الناس فى أماكنهم.

مفهوم تفويض السلطة: أن يعهد الرئيس المختص بجزء من سلطته المخولة له أصلاً بموجب القانون إلى أحد مرءوسيه ليباشر العمل نيابة عنه وتحت إشرافه ومسئوليته. ولذلك يظل الرئيس مسئولاً عن أخطاء المرءوس الذي فوضت إليه السلطة أو حق التصرف وبالتالي لا يحق للمرؤوس تفويض السلطة الممنوحة له بالتفويض إلا إذا نُص على ذلك صراحة بالتفويض كما أن المفوض يستطيع أن يلغي التفويض فى أى وقت يشاء, كما أنه يستطيع ممارسة السلطات التي فوضها وبذلك نستطيع القول بأن التفويض عبارة عن مجرد تكليف من المستويات المركزية للمستويات المحلية للبت فى بعض الأمور نيابة عنها.

وهو عملية منح القيادات الاستقلالية والمقدرة على أتخاذ القرارات بحيث تصبح لديهم ملكة الاجتهاد وإصدار الأحكام والتقدير وحرية التصرف فى القضايا التي تواجههم خلال ممارساتهم للمهام الموكله اليهم، وكذلك مساهمتهم الكاملة فى اتخاذ القرارات ضمن بيئة التنظيمات الإدارية فى المؤسسات[1].

مفهوم نقل السلطة: يعني أن تصبح السلطة المخولة إلى المرؤوسين أو المستويات المحلية أصيلة بموجب قانون ومن ثمة تكون السلطات متوازية مع المسئوليات.

إشكاليات تواجه الإدارة المحلية وآليات الحلول:

لقد أظهرت كثير من الدول إهتماماً متزايداً بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى حول تبني اللامركزية الإدارية وتقوية قدرات نظم الإدارة المحلية, ومحاولة تعزيز وتضافر الجهود الشعبية والرسمية, لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية, ولكن على الرغم من ذلك فإن النظم المحلية فى هذه الدول لا تزال تواجهها مشكلات وصعوبات فى بناءها التنظيمي وأساليب وأنماط تشكيل مجالسها المحلية وأساليب وأنماط إدارتها, إضافة إلى محدودية قدرات الوحدات المحلية التمويلية, وشدة ومغالاة الرقابة المركزية على أعماله اوأشخاصها وقراراتها.

(١) عليا زيد المطيري، الرقابة الالكترونية والتمكين الإداري للقيادات النسائية بالقطاعات الحكومية بمكة المكركمة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد ٤٢، المجلد ٥، ٢٠٢١، ص ص ٢١-٤٠ .

إن جزءاً كبيراً من حل هذه المشكلات يكمن فى تطبيق الإتجاهات الحديثة والمعاصرة فى تطوير نظم الإدارة المحلية وفي مقدمتها اللامركزية الإدارية والتخطيط اللامركزى وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمجتمع المحلي.

ورغم اقتناع القيادات السياسية فى مصر وأخذها بمفهوم التنمية المستدامة ونظام اللامركزية الإدارية من خلال خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتي ترتبط بالبعد البشرى والبعد البيئي ومن خلال الحاجات الأساسية المتمثلة فى الغذاء والمسكن والكساء والصحة والتعليم وفرص العمل وخاصة السكان المحليين بالمحافظات والأقاليم المحلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الإهتمام بالإعتبارات والتغيرات البيئية، ومن اهم الإشكاليات التي تواجه الإدارة المحلية فى مصر: البطء الشديد فى تنمية المجتمعات المحلية، وتفاقم المشكلات البيئية والخدمية فى القرى، وقتل الطموح لدى العاملين فى الإدارة المحلية، وانعكاس الاقدمية فى الهيئة النظامية على حركة الترقيات والتنقلات داخل الإدارة المحلية، وضآلة فرص الترقي لأي من العاملين فى الوحدات المحلية بكل مستوياتها أو شغل أي موقع قيادى داخل هيكل قيادات الإدارة المحلية وبالتالي فقدت الدافعية للانجاز والمبادرة، واختلاف المنابع الفكرية والتنظيمية لقيادات الإدارة المحلية على كل المستويات أدى إلى اختلاف نمط العمل والإدارة من مكان إلى مكان باختلاف الشخص والمؤسسة القادم منها، واختلاف الرؤى والممارسة بين قيادات الإدارة المحلية فى المواقع المختلفة مما ترتب عليه شخصانية التنمية فى المجتمعات المحلية إذا أضيف إلى ذلك عدم استقرار القيادات المحلية فى مواقعها لفترات تكتمل فيها الأعمال وتتأكد المبادرات وترسخ فى ارض الواقع، وتقييم القيادات المحلية لم يعد تقييم أداء أو رصد انجاز بل أصبح انطباع القيادات الأعلى سواء على مستوى المركز أو المحافظة، ومن أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تفعيل دور المحليات فى الأزمات البيئية فى مصر:

أولاً: العلاقة مع الحكومة المركزية:

مازالت العلاقة علاقة سلطوية فالقرار ما زال بيد الوزراء حتى لو نص القانون على غير ذلك، وعلى مستوى قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة فان السلطة التأديبية للعاملين بمديريات الخدمات حتى التي نقلت اختصاصاتها إلى الإدارة المحلية بيد الوزراء المعنيين وبالتالي فالمحافظ مفوض من الوزراء فى هذه الاختصاصات رغم أن قانون الإدارة المحلية الحالي ينص على أن المحافظ هو الرئيس

الأعلى لجميع العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة وبالتالي لم يستطع المحافظ أن يفوض احد من المستويات القيادية داخل المحافظة فى هذه الاختصاصات فضلاً على عدم قدرته ولا من هم أدنى نقل أي مبلغ من بند إلى بند فى موازنة المحافظة قبل موافقة وزارة المالية.

وعلى الجانبين التنفيذي والشعبي فإن المستويات المحلية لا تدير مواردها بل إنها أصلاً لا تحصل عليها بل أن الحكومة المركزية تجمع كل الموارد فى يدها ثم تعيد توزيعها ودور الإدارة المحلية يقتصر على إنفاقها وفق القواعد التي تحددها وزارة المالية ولا يستطيع أى من القيادات المحلية فى أي مستوى نقل أية مبالغ من بند إلى بند إلا بموافقة أجهزة وزارة المالية.

بالمتابعة الواقعية لتطور نظام الإدارة المحلية منذ نشأته نجده يتجه صراحة نحو المركزية سواء فى القرارات أو الاستثمارات أو الخدمات الأساسية، بينما اللامركزية غير مطبقة فعلياً، وقد ساعد قانون الإدارة المحلية عند تطبيقه على زيادة درجة اللامركزية الإدارية من مستوى الحكومة المركزية لمستوى المحافظات مما أوجد نوعا من اللامركزية الجغرافية فى ظل أساليب عمل مركزية، ومع ذلك لم يمتد أثر هذه المركزية الإدارية الجغرافية إلى مستوى المدينة أو القرية لعدم رغبة المحافظين فى تفويض سلطاتهم للمستويات الأدنى مما جعل مجلس المدينة أو الحي أو المجلس القروي مجرد مجالس ليس لها أدنى فاعلية فى تنمية وتطوير المجتمع المحلي[١].

ثانياً: التداخلات فى التركيبة الوظيفية:

وهي تداخلات حادة بين السلطات المركزية وسلطات المحليات تؤثر تأثيراً بالغاً فى الإدارة خاصة فى مجال التنمية العمرانية، حيث أدى ذلك إلى استمرار الولاء المزدوج للعاملين فى المحافظات تجاه الوزارات المركزية من حيث النقل والترقية، والولاء تجاه المحافظة التي يعملون بها، وترتب على ذلك عدم وضوح العلاقة بين أجهزة المحليات وأجهزة الإنتاج[٢] والخدمات المركزية والتنظيم السياسي للدولة، علاوة على أن قانون

(١) أيمن هاشم عبد الرحمن، التشريعات المنظمة للعمران في مصر: تقويم الوضع الراهن ورفع الفاعلية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمرانى والإقليمى، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٩٩.

(2) A. H. Marshall, Local government in the Modern World, University of London, The Athlon press, 2000, p9.

الإدارة المحلية لم يساعد على خلق قيادات وكوادر إدارية محلية تستطيع تحمل عبء إدارة العمل العام المحلي[١].

ثالثاً: انخفاض فاعلية الجهات المحلية:

ويتضح ذلك فى انخفاض فاعليتها فى توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة، مما أثر على كفاءة الأداء وعدم استكمال الأجهزة الإدارية الوظيفية بكل محافظة، ولذلك تحولت هذه المجالس إلى واجهة مظهرية للإدارة المحلية دون أن يتوفر لها الفاعلية الحقيقية التي كانت تهدف إليها تشريعات الإدارة المحلية[٢].

رابعاً: التعديلات والتغييرات المستمرة فى نظم المحليات: إن كثرة التعديلات والتغييرات بدون دارسة علمية شاملة فى القوانين الخاصة بنظم المحليات أدى إلى التضارب بينها مما أفقدتها الجدية والاحترام من قبل أفراد المجتمع[٣].

خامساً: عدم توافق نظم المحليات مع التطورات السياسية والاقتصادية: تشريعات المحليات لا تتوافق مع النظم السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة كنتيجة لتغير هذه الأنظمة وعدم استقرارها، وأيضا لأن هذه التشريعات تهدف غالبا نحو تركيز السلطة من ناحية الواقع والتطبيق العملي، علاوة على أن أغلب نصوصها معطلة ولم يتم تفعيلها.

سادساً: شدة الرقابة الإدارية: المتتبع لممارسات السلطة المركزية نجد أنها تفرض رقابة مشددة على الجهات المحلية بما يعرقل ويعوق حركتها عن العمل، حيث تتوسع فى فرض المزيد من الإجراءات الرقابية المركزية على المحافظات مما يحد من حرية التصرف.

وبالتركيز علي الحالة المصرية يواجه نظام الإدارة المحلية فى مصر عدة مشكلات من بينها ما يلي:

تعدد الأجهزة الرقابية: حيث توجد أجهزة رقابية متعددة لوحدات الإدارة المحلية سواء من قبل السلطات التنفيذية أو مجلس الشعب أو السلطة القضائية على المستويين المركزي أو المحلي. ويحد هذا التعدد فى أجهزة التنظيم والرقابة

(1) United Nations Seminar on Central Services to Local Authorities, 1997, p12.

(2) Peter J. Marcotullio, Globalization & Urban Transformations in the Asia□Pacific Region: A Review, Urban Studies, Vol. 37, Issue 1, January 2000, p.111.

(٣) (كمال المنوفى،مرجع سبق ذكره، ص١١.

من استقلال وحدات الإدارة المحلية فى إدارة شئونها واستخدام مواردها فى خدمة التنمية، ونطاق صلاحيات وحدات الإدارة المحلية غير محدد على نحو تام، وافتقار المحافظين للأدوات اللازمة لأداء شئون المحافظة بكفاءة وفعالية، وغموض دور قيادات الإدارة المحلية وحدود صلاحيتها, ودورها الهامشى فى تخطيط التنمية المحلية، وغموض العلاقات بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية؛ فدور الأجهزة الشعبية المنتخبة استشاري فى معظم الأحيان وغير ملزم للمجالس التنفيذية التي يحق لها رفض قراراتها وتوصياتها، ووجود عجز وحدات الإدارة المحلية عن توفير الموارد المالية الضخمة لتنفيذ خططها وسياساتها. كما أنها ليست مستقلة تماما فى وضع مشروعات موازناتها أو خططها، ويتسم أداء الإدارة المحلية بطول وتعقد الإجراءات, تضارب المهام, إنخفاض كفاءة موظفي الإدارات ووجود مظاهر فساد على نطاق واسع، ووجود انخفاض ملحوظ فى المشاركة السياسية والتنموية للسكان المحليين, وتشهد تلك المشاركة تراجعاً مستمراً كما أن الجهود التطوعية التي تمارس للمساهمة فى التنمية المحلية آخذة فى التناقص عدا استثناءات محدودة.

كيفية التغلب على المعوقات والإشكاليات التي تواجه الإدارة المحلية وآليات الحلول:

مما سبق يمكن لنا أن نلمس عدد وحجم المعوقات لدور المحليات، ووضع عدد من السياسات المقترحة لتفعيل هذا الدور, والسياسات المقترحة تتمثل فى وضع إستراتيجية للمحليات لإعداد خطط التنمية، وتحديد معايير رفع كفاءة أداء المحليات ودعمها للمشاركة الشعبية[1].

أولاً: وضع إستراتيجية للمحليات فى إعداد خطط وبرامج التنمية:

أصبحت الحاجة ملحة لوضع استراتيجية تسير على نهجها الجهات المحلية فى إعداد خطط وبرامج التنمية الحضرية تستدرك أخطاء الماضي وتستقرئ اتجاهات المستقبل وتعتمد على أسلوب التخطيط العمراني بجميع مستوياته لحل المشكلات التي تواجه المدينة المصرية والإمتدادات العشوائية لها، وذلك بوضع برامج وخطط ومشروعات علمية مدروسة لفترة زمنية يتم خلالها معالجة المشكلات والارتقاء

(١) مصطفى كامل،الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٦٢.

والتطوير لتحسين البيئة كما تستهدف التحكم فى النمو الحضري وتوزيع الخدمات والمرافق لتوفير البيئة الحضرية الملاءمة للمعيشة.

ثانياً: تحديد المعايير التي تساهم فى دعم المحليات للمشاركة الشعبية:

وهي وضع الإستراتيجيات للمحليات فى إعداد خطط وبرامج التنمية وتحديد المعايير التي تساعد المحليات فى دعم المشاركة الشعبية، ومن أهم هذه المعايير ما يأتى[١]:

تشجيع القاعدة الشعبية للمساهمة فى أعمال التنمية والتجميل بواسطة التشجير أمام المنازل والحدائق الخاصة والعامة فى الميادين والطرقات والمداخل وتشييد المساجد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية والالتزام بالقوانين بدون تعقيدات أو أغراض شخصية، وتوفير وسائل المواصلات بالتعاون مع القطاع العام والخاص، وتوفير وتخطيط أماكن لانتظار السيارات، والحفاظ على أمن وراحة القاعدة الشعبية العريضة، والحد من مشاكل أعمال الحفر لتوصيل المرافق ومنع الازدواج والتكرار الذي يؤثر على المواطنين وتحركاتهم كما يؤثر على علاقاتهم بأجهزة المحليات وبالتالي على أعمال التنمية.

ثالثاً: تعظيم دور المشاركة الشعبية فى عملية التنمية:

المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية فى الدول النامية، حيث تساهم فى تخفيف العبء وخفض تكاليف التنمية التي تتولاها الدولة، وتعتبر التنمية المحلية بمعناها الواسع هي مسئولية مشتركة بين الحكومات المحلية وأفراد المجتمع، وتقع على الجهات المحلية دور هام فى تحريك المشاركة وتكريس الجهود والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لدى المجتمعات المحلية، وعلى ذلك فإن قياس مدى نجاح وكفاءة الجهات المحلية بمقدار ما تحققه من مشروعات بالجهود الذاتية، ودورها الفعال فى توثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات المحلية، مما يعمل على تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وحث الأفراد على المساهمة فى إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية[٢].

---

(١) سعاد يوسف بشندي، «تأثير القوانين والتشريعات المنظمة للتخطيط العمراني على المخططات العمرانية وطرق التحكم في العمران»، ندوة التخطيط العمراني ودوره في خطط التنمية، وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣م، ص ٣٨.

(٢) مسعد مصباح محمود، «مستويات التخطيط بين المركزية واللامركزية: نظرة مستقبلية في ظل إنشاء المراكز الإقليمية التخطيطية»، المؤتمر العلمي الدولى الثالث، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٣٢.

وبناء على ما سبق يمكن للمحليات القيام بدورها فى إحداث التنمية طبقا لمبدأ اللامركزية، كما إنه اعتمادا على مؤشرات الألفية الثالثة ومبدأ الخصخصة تستطيع المحليات دعم مشاركة القاعدة الشعبية فى رسم سياسة مجتمعهم ووضع أولويات الخدمات والتنسيق بينها وتمويلها وإدارتها وتشجيع المبادرات المحلية والحرص على إبراز ذاتية المدينة وإبداعاتها وما يميزها عن غيرها.

الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة بطرح محتويات الدراسة الميدانية فى قائمة إستقصاء كأداة لجمع البيانات، تضمنت مجموعة من الأسئلة موجهة للموظفين العاملين فى الوحدات المحلية وتم الإعتماد فيها على الأسئلة المباشرة التي يمكن أن تعكس نجاح إدارة الأزمات فى التصدى للأزمات البيئية بما يعطي فى النهاية مؤشر عن مستوى ما تقدمه إدارة الأزمات البيئية للمجتمع.

العينة: يتمثل مجتمع هذه الدراسة فى العاملين فى الوحدات المحلية فى محافظة الفيوم، وتم توزيع إستبيان صمم لأغراض هذه الدراسة على عينة من العاملين نظراً لضخامة حجم مجتمع الدراسة ولقيود الوقت والتكلفة، وبلغ حجم العينة ٣٨٥ مفردة، وكانت متغيرات الدراسة هي:

تعدد المستويات المحلية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

تشكيل المجالس المحلية الشعبية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

غياب مشاركة العاملين وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

سيطرة الحكومة المركزية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

نقص الموارد (المالية، الفنية) وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية.

وقد تم عمل التحليل الوصفي للمتغيرات تعدد المتسويات المحلية, اختيار وتشكليل المجالس الشعبية, مشاركة العاملين, عدم سيطرة الحكومة المركزية, توافر الموارد المالية, ومظاهر نجاح إدارة الأزمات البيئية, وسوف يتم توضيحه على النحو التالي:

نتائج التحليل الوصفي:

التحليل الوصفي للمتغير الأول (تعدد المستويات المحلية) وهو متغير اساسي مستقل.

التحليل الوصفي لمتغيرات تعدد المستويات المحلية

العبارة	المتوسط		الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
تعدد المستويات المحلية يجعل إجراءات العمل غيرمعقدة.	٣,٦٩	قوى	١,٣٠٥	٣٥	اختلاف واضح
يتم تقديم حلول للأزمات البيئية من كل مستوى إدارى على حدة	٣,١٨	متوسط	١,٣٩٤	٤٤	إختلاف واضح جدا
يتم اعلام كل مستوى إدارى بدوره فى مواجهة الأزمات البيئية	٣,٣٢	متوسط	١,٤٥٧	٤٤	إختلاف واضح جدا
يوجد تنسيق تام بين المستويات المحلية لمواجهة الأزمات البيئية	٣,٠٣	متوسط	١,٥٠٦	٤٩	إختلاف واضح جدا
تتساوى جميع المستويات المحلية فى الحصول على الخدمات الحيوية	٢,٧٦	متوسط	١,٤٥١	٤٤	إختلاف واضح جدا
الإجمالى	٣,٢٠	متوسط	١,١١	٣٤	إختلاف واضح

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نستنتج مايلى:

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير تعدد المستويات المحلية ٣,٢٠وهو مايعني توصيفا محايداً لهذا المستوى. كما أن هذا الرأي لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته٣٤٪ بما يشير إلى اختلافا واضحا حول المتوسط العام.

جاءت العناصر جميعها متوسطة كما هو مبين بالجدول السابق فيما عدا السؤال الاول كان فى المستوى القوى والذى ينص على ان "تعدد المستويات المحلية يجعل إجراءات العمل غيرمعقدة"، وجاءت قيمة معامل الإختلاف له ٣٥٪، بما يدل على وجود اختلاف واضح بين اراء المستقصى منهم.

وجاءت قيم معامل الإختلاف متقاربة حيث دلت على وجود اختلاف واضح بين أراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات الفرعية فى الاربعة عبارات التالية:

يتم تقديم حلول للأزمات البيئية من كل مستوى إداري على حدة ٤٤٪

يتم اعلام كل مستوى إداري بدوره فى مواجهة الأزمات البيئية ٤٤ ٪

يوجد تنسيق تام بين المستويات المحلية لمواجهة الأزمات البيئية ٤٩٪

تتساوى جميع المستويات المحلية فى الحصول على الخدمات الحيوية ٤٤ ٪

التحليل الوصفي للمتغير الثاني (إختيار وتشكيل المجالس الشعبية) وهو متغير اساسي مستقل.

التحليل الوصفى للمتغيرات الفرعية لاختيار وتشكيل المجالس الشعبية

العبـــــارة	المتوسط		الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
تساعد شروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية على إفراز أفضل العناصر الممثلة للمواطنين	٣,٠٧	متوسط	١,٤٨١	٤٨	اختلاف واضح جدا
هناك تأهيل مسبق للمرشحين للمجالس الشعبية المحلية	٢,٨٠	متوسط	١,٤٦٢	٤٥	اختلاف واضح جدا
توجد آلية تمنع تقدم الموظفين فى الأجهزة التنفيذية المحلية من الترشح لعضوية المجالس الشعبية	٢,٨٠	متوسط	١,٣٧٢	٤٢	اختلاف واضح جدا
يتفرغ أعضاء المجالس الشعبية المحلية للقيام بدورهم فى الرقابة والإشراف على المستويات المحلية	٢,٩٧	متوسط	١,٥٠٥	٤٩	اختلاف واضح جدا
يتم إختيارأعضاء المجالس المحلية من الذين يتمتعون بقدرات إدارية وتخطيطية عالية	٢,٨٧	متوسط	١,٥٠٨	٥٣	اختلاف واضح جدا
الإجمالي	٢,٩١	متوسط	١,١٨٥	٣٨	اختلاف واضح

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نستنتج مايلى:

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير اختيار وتشكيل المجالس الشعبية ٢,٩١ وهو مايعنى توصيفا محايدا لهذا المستوى. كما أن هذا الرأى لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته ٣٨ ٪ بما يشير إلى إختلافا وا ضحا حول المتوسط العام حسب رأى المستقصى منهم.

وجاءت قيم معامل الإختلاف متباينة حيث دلت على وجود اختلاف واضح بين آراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات.

التحليل الوصفي للمتغير الثالث (مشاركة العاملين) وهو متغير اساسي مستقل.

التحليل الوصفى لمتغير مشاركة العاملين

العبارة	المتوسط		الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
يشارك العاملون بالوحدات المحلية في وضع أهدافها لمواجهة الأزمات البيئية	٣,٠٣	متوسط	١,٥٢١	٥٠	اختلاف واضح جدا
يتمتع العاملون بالوحدات المحلية بإستقلالية كبيرة عند إتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم	٢,٦٥	متوسط	١,٣٧٨	٤١	إختلاف واضح جدا
يتم إتخاذ قرارات إدارة الأزمة بسرعة أكبرعند مشاركة العاملين فيها	٣,١٥	متوسط	١,٤٥٩	٤٦	إختلاف واضح جدا
يشارك جميع العاملين فى عملية صنع القرار	٢,٦٥	متوسط	١,٥٢٤	٤٥	إختلاف واضح جدا
يشعر العاملون بالرضا من تطبيق سياسة المشاركة بالوحدات المحلية	٢,٩٠	متوسط	١,٤٩٥	٤٨	إختلاف واضح جدا
الإجمالي	٢,٨٥	متوسط	١,٢٣٧	٣٩	اختلاف واضح

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائى

من الجدول السابق نستنتج مايلى:

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير غياب مشاركة العاملين٢,٨٥ وهو مايعنى توصيفا محايدا لهذا المستوى. كما أن هذا الرأى لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته٣٩ ٪ بما يشير إلى إختلافا واضحاً حول المتوسط العام حسب رأى المستقصى منهم.

وجاءت قيم معامل الإختلاف متباينة حيث دلت على وجود اختلاف واضح بين أراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات الفرعية.

التحليل الوصفى للمتغير الرابع (عدم سيطرة الحكومة المركزية) وهو متغير اساسىمستقل.

التحليل الوصفى للمتغيرات الفرعية لعدم سيطرة الحكومة المركزية

العبارة	المتوسط		الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
تقوم الإدارة بتحديد السلطات والإختصاصات تحديدا واضحا	٣,١٤	متوسط	١,٤٠٧	٤٥	اختلاف واضح جدا
تطبيق اللامركزية يجعل الإدارة والعاملين أكثر معرفة بالأوضاع الحالية للأزمات البيئية	٣,٤٥	قوى	١,٤٤٠	٤٢	إختلاف واضح جدا
إتباع نظام اللامركزية يخفف العبء على الإدارة العليا	٣,٦١	قوى	١,٣٨٠	٣٨	إختلاف واضح
تطبيق اللامركزية فى الهيئة يساعد على الحد من الفساد الإدارى	٣,٤١	قوى	١,٤٣٩	٤٢	إختلاف واضح جدا
تتحدد البرامج التدريبية الخاصة بإدارة الأزمات عن طريق الإدارة العليا	٣,٥٥	قوى	١,٣٤٤	٣٨	إختلاف واضح
تستقل الإدارة القانونية عن الإدارة العليا	٣,٣٣	متوسط	١,٣٨٢	٤١	إختلاف واضح جدا
الإجمالى	٣,٣٩	متوسط	١,١٤٦	٣٣	اختلاف واضح

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائى

من الجدول السابق نستنتج مايلى:

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير سيطرة الحكومة المركزية ٣,٣٩ وهو مايعنى توصيفا محايدا لهذا المستوى.كما ان هذا الرأى لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته ٣٣ ٪ بما يشير إلى إختلافا واضحا حول المتوسط العام حسب رأى المستقصى منهم. وجاءت قيم معامل الإختلاف متباينة حيث دلت على وجود اختلاف واضح، وواضح بين أراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات الفرعية.

التحليل الوصفى للمتغير الخامس توافر الموارد المالية وهو متغير اساسي مستقل.

التحليل الوصفى للمتغيرات الفرعية لتوافر الموارد المالية

العبارة	المتوسط		الانحراف المعياري	معامل الاختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
يتم توظيف الموارد المالية المتاحة بشكل يؤدي إلى تطوير الأداء فى الوحدات المحلية	٣,٠٤	متوسط	١,٥٥٥	٥١	اختلاف واضح جدا
هناك خطة مالية لزيادة ميزانية مواجهة الأزمات البيئية	٢,٩٧	متوسط	١,٤٦٥	٤٩	إختلاف واضح جدا
تحرص إدارة الأزمات فى الوحدات المحلية على إستيراد التقنيات الحديثة لمواجهة الأزمات البيئية	٢,٧٦	متوسط	١,٥١٥	٤٦	إختلاف واضح جدا
توجد بالوحدات المحلية نماذج لفلاترتنقية الهواء	٢,١٣	ضعيف	١,٤٤٨	٣٧	إختلاف واضح
الإجمالى	٢,٧٣	متوسط	١,٢٨٨	٣٩	اختلاف واضح

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائى

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير نقص الموارد المالية ٢,٧٣ وهو مايعنى توصيفا محايدا لهذا المستوى بمعنى أن قيمة هذا المتوسط لم تبلغ من القوة التي تجعله يقع فيها ولا بالضعف بحيث تجعله ينزل عنها وذلك من وجهة نظر المستقصى منهم.كما ان هذا الرأى لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته٣٩ ٪ بما يشير إلى إختلافا واضحا حول المتوسط العام حسب رأى المستقصى منهم.

وجاءت قيم معامل الإختلاف متباينة حيث دلت على وجود اختلاف واضح بين أراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات الفرعية.

التحليل الوصفى للمتغير السادس مظاهر نجاح ادارة الازمات البيئية وهو متغير اساسي مستقل.

التحليل الوصفى للمتغيرات الفرعية لمظاهر نجاح ادارة الازمات البيئية

العبارة	المتوسط		الإنحراف المعيارى	معامل الاختلاف ٪	
	قيمة	توصيف		قيمة	توصيف
تتابع الوحدات المحلية عمليات تطهير مواسير مياه الشرب .	٢,٤٦	ضعيف	١,٥٧٣	٤٤	اختلاف واضح جدا
تحرص إدارة الأزمات في الوحدات المحلية على إمداد المواطنين بنشرات توعية لعمل إحتياطاتهم قبل حدوث الأزمات .	٢,٥٧	ضعيف	١,٦١٧	٤٧	إختلاف واضح جدا
هناك أولوية لتعيين المتخصصين فى مجال البيئة.	٢,٦٧	متوسط	١,٥٤١	٤٦	إختلاف واضح جدا
تسعى الوحدات المحلية لنشر فكرة الإستفادة من تدوير المخلفات للتخلص منها بشكل آمن .	٢,٧٩	متوسط	١,٦٤٦	٥١	إختلاف واضح جدا
تحرص الوحدات المحلية على التفتيش على مجارى الصرف الصحى وعدم إختلاطها بمواسير مياه الشرب.	٢,٥٤	ضعيف	١,٦٧٩	٤٨	اختلاف واضح جدا
الإجمالى	٢,٦٠	متوسط	١,٤٧٥	٥٦	اختلاف واضح جدا

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات التحليل الإحصائى

بلغت قيمة المتوسط العام المرجح لآراء المستقصى منهم حول متغير نقص الموارد المالية ٢,٦٠ وهو مايعنى توصيفا محايدا لهذا المستوى.كماان هذا الرأى لم يكن واضحا لدى هؤلاء فيما بينهم ودلت على ذلك قيمة معامل الإختلاف والذى بلغت قيمته٥٦ ٪ بما يشير إلى إختلافا واضحاً حول المتوسط العام حسب رأى المستقصى منهم. وجاءت قيم معامل الإختلاف متباينة حيث دلت جميعها على وجود اختلاف واضح بين أراء المستقصى منهم حول هذه المتغيرات الفرعية.

٢.نتائج التحليل الإستدلالي:

يتم إختبار فروض الدراسة من خلال قياس الإرتباط بين المتغيرات المكونة للفروض أو إختبار الفروق بين معالم المجتمع أو المجتمعات إذا ما تطلب الأمر ذلك. وتكمن فروض الدراسة فى خمسة فروض رئيسية، كالتالي:

الفرض الأول: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد المستويات المحلية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

الفرض الثانى: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار وتشكيل المجالس المحلية الشعبية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

الفرض الثالث: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب مشاركة العاملين وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

الفرض الرابع: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيطرة الحكومة المركزية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

الفرض الخامس: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الموارد (المالية، الفنية) وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

إختبارالفرض الأول: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تعدد المستويات المحلية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

بإيجاد معامل الإرتباط المعلمى بيرسون بين المتغيرين تعدد الإجراءات ونجاح الادارة فى مواجهة الازمات البيئية دلت النتائج على وجود علاقة معنوية بينهما حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط .٥٨٧ وهى قيمة تشير إلى علاقة موجبة وقوية, كما دلت نتائج إختبار المعاملعلى معنويته عند كافة المستويات بما يؤكد هذه العلاقة.

Correlations

		كود_الإجراءات	كود_مظاهرنجاح_الادارة
كود_الاجراءات	Pearson Correlation	1	.587**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	351	347
كود_مظاهرنجاح_الادارة	Pearson Correlation	.587**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	347	347

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

كما أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل إرتباط سبيرمان كمعامل لامعلمى على نفس النتيجة حيث بلغت قيمة هذا المعامل .٥٨٨ وهي تقع فى نفس منطقة الإرتباط القوية الموجبة, كما جاءت معنويته أيضا عند كافة المستويات بما يؤكد على وجودهذه العلاقة.

Correlations

			كود_الاجراءات	كود_مظاهرنجاح_الادارة
Spearman's rho	كود_الاجراءات	Correlation Coefficient	1.000	.588**
		Sig. (tailed-2)	.	.000
		N	351	347
	كود_مظاهرنجاح_الادارة	Correlation Coefficient	.588**	1.000
		Sig. (tailed-2)	.000	.
		N	347	347

**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

ومن جانب أخر وبتطبيق إختبار كا٢، وهو أحد الإختبارات اللامعلمية للإستقلال بين المتغيرين أدت النتائج إلى تأكيد ما سبق التوصل إليه من وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين وهى علاقة معنوية عند كافة المستويات.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	188.493[a]	16	.000
Likelihood Ratio	193.957	16	.000
Linear-by-Linear Association	119.061	1	.000
N of Valid Cases	347		

a. 2 cells (8.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.67.

كما أشارت قيمة معامل الإقتران ٥٩٣. إلى تأكيد النتائج المشار إليها.

Symmetric Measures

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	.737			.000
	Cramer's V	.369			.000
	Contingency Coefficient	.593			.000
Interval by Interval	Pearson's R	.587	.040	13.454	.000[c]
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	.588	.041	13.495	.000[c]
N of Valid Cases		347			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

c. Based on normal approximation.

إختبار الفرض الثانى:"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إختيار وتشكيل المجالس المحلية الشعبية وبين عدم القدرة على إدارة الأزمات البيئية".

بإيجاد معامل الإرتباط المعلمى بيرسون بين مظاهر نجاح الإدارة فى مواجهة الازمات البيئية وبين اختيار وتشكيل المجالس الشعبية دلت النتائج على وجود علاقة معنوية بينهما حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٦٨٣. وهى قيمة تشير إلى علاقة

موجبة وقوية. كما دلت نتائج إختبار المعامل على معنويته عند كافة المستويات بما يؤكد على وجودهذه العلاقة.

Correlations

		كود_مظاهرنجاح_الادارة	كود_الاختيار
كود_مظاهرنجاح_الادارة	Pearson Correlation	1	**683.
	(tailed-2) .Sig		000.
	N	347	347
كود_الاختيار	Pearson Correlation	**683.	1
	(tailed-2) .Sig	000.	
	N	347	350

.**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

كما أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل إرتباط سبيرمان كمعامل لامعلمي على نفس النتيجة حيث بلغت قيمة هذا المعامل ٦٦٠. وهى تقع فى نفس منطقة الإرتباط القوية. كما جاءت معنويته أيضا عند كافة المستويات.

Correlations

			كود_مظاهرنجاح_الادارة	كود_الاختيار
Spearman's rho	كود_مظاهرنجاح_الادارة	Correlation Coefficient	1.000	**660.
		(tailed-2) .Sig	.	000.
		N	347	347
	كود_الاختيار	Correlation Coefficient	**660.	1.000
		(tailed-2) .Sig	000.	.
		N	347	350

.**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

ومن جانب أخر وبتطبيق إختبار كا٢، أدتالنتائج إلى تأكيد ما سبق التوصل إليه من وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين.

Chi-Square Tests

	Value	df	(sided-2) .Asymp. Sig
Pearson Chi-Square	259.125a	16	000.
Likelihood Ratio	262.196	16	000.
Linear-by-Linear Association	161.201	1	000.
N of Valid Cases	347		

.3.76 The minimum expected count is .5 have expected count less than (%16.0) cells 4 .a

كما أشارت قيمة معامل الإقتران .٤٣٢ إلى تأكيد النتائج المشار إليها.

Symmetric Measures

		Value	Asymp. Std. Errora	Approx. Tb	.Approx. Sig
Nominal by Nominal	Phi	864.			000.
	Cramer's V	432.			000.
	Contingency Coefficient	654.			000.
Interval by Interval	Pearson's R	683.	037.	17.348	000c.
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	660.	038.	16.316	000c.
N of Valid Cases		347			

.a. Not assuming the null hypothesis

.b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis

.c. Based on normal approximation

إختبار الفرض الثالث: "توجد علاقة ذات دلالة احصائيه بين مشاركة العاملين وبين القدرة على إدارة الأزمات البيئية".

بإيجاد معامل الإرتباط المعلمى بيرسون بين المتغيرين مشاركة العاملين ونجاح الادارة فى مواجهة الازمات البيئية دلت النتائج على وجود علاقة معنوية بينهما حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط .٧٤١ وهى قيمة تشير إلى علاقة إيجابية وقوية جداً. كما دلت نتائج إختبار المعامل على معنويته عند كافة المستويات بما يؤكد هذه العلاقة.

Correlations

		كود_مظاهرنجاح_الادارة	كود_مشاركة
كود_مظاهرنجاح_الادارة	Pearson Correlation	1	**741.
	(tailed-2) .Sig		000.
	N	347	345
كود_مشاركة	Pearson Correlation	**741.	1
	(tailed-2) .Sig	000.	
	N	345	347

.**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

كما أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل إرتباط سبيرمان كمعامل لامعلمى على نفس النتيجة حيث بلغت قيمة هذا المعامل .٧٣٥ وهى تقع فى نفس منطقة الإرتباط القوية.كما جاءت معنويته أيضا عند كافة المستويات.

Correlations

			كود_ مظاهرنجاح_ الادارة	كود_ مشاركة
Spearman's rho	كود_مظاهرنجاح_الادارة	Correlation Coefficient	1.000	**735.
		Sig. (2-tailed)	.	000.
		N	347	345
	كود_مشاركة	Correlation Coefficient	**735.	1.000
		Sig. (2-tailed)	000.	.
		N	345	347

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ومن جانب أخر وبتطبيق إختبار كا٢،أدت النتائج إلى تأكيد ما سبق التوصل إليه من وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين وهى علاقة معنوية عند كافة المستويات.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	284.886a	16	000.
Likelihood Ratio	288.183	16	000.
Linear-by-Linear Association	188.915	1	000.
N of Valid Cases	345		

a. 1 cells (%4.0) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.63.

كما أشارت قيمة معامل الإقتران ٦٧٣. إلى تأكيد النتائج المشار إليها .

Symmetric Measures

		Value	Asymp. Std. Errora	Approx. b	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	909.			000.
	Cramer's V	454.			000.
	Contingency Coefficient	673.			000.
Interval by Interval	Pearson's R	741.	027.	20.441	000c.
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	735.	027.	20.092	000c.
N of Valid Cases		345			

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Based on normal approximation.

الفرض الرابع: "توجد علاقة ذات دلالة احصائيه بين عدم سيطرة الحكومة المركزية وبين القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

بإيجاد معامل الإرتباط المعلمى بيرسون بين المتغيرين عدم سيطرة الحكومة المركزية وقدرة الادارة على مواجهة الازمات البيئية دلت النتائج على وجود علاقة معنوية قوية بينهما حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٥١٧. وهى قيمة تشير إلى علاقة معنوية وموجبة.كما دلت نتائج إختبار المعامل على معنويته عند كافة المستويات بما يؤكد هذه العلاقة.

Correlations

		كود_مظاهرنجاح_الادارة	كود_سيطرة الحكومة المركزية
كود_مظاهرنجاح_الادارة	Pearson Correlation	1	**517.
	(tailed-2) .Sig		000.
	N	347	345
كود_سيطرة الحكومة المركزية	Pearson Correlation	**517.	1
	(tailed-2) .Sig	000.	
	N	345	347

.**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

كما أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل إرتباط سبيرمان كمعامل لامعلمى على نفس النتيجة حيث بلغت قيمة هذا المعامل .٥٢٨ وهى تقع فى نفس منطقة الإرتباط القوية.كما جاءت معنويته أيضا عند كافة المستويات.

Correlations

			كود_مظاهر نجاح_الادارة	كود_ سيطرة الحكومة المركزية
Spearman's rho	كود_مظاهرنجاح_الادارة	Correlation Coefficient	1.000	**528.
		(tailed-2) .Sig		000.
		N	347	345
	كود_سيطرة الحكومة المركزية	Correlation Coefficient	**528.	1.000
		(tailed-2) .Sig	000.	
		N	345	347

.**. Correlation is significant at the 0.01 level (tailed-2).

ومن جانب أخر وبتطبيق إختبار كا٢،أدت النتائج إلى تأكيد ما سبق التوصل إليه من وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين وهى علاقة معنوية عند كافة المستويات.

Chi-Square Tests

	Value	df	(sided-2) .Asymp. Sig
Pearson Chi-Square	155.695a	16	000.
Likelihood Ratio	162.868	16	000.
Linear-by-Linear Association	91.817	1	000.
N of Valid Cases	345		

.a 4 cells (%16.0) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.68.

كما أشارت قيمة معامل الإقتران .٥٥٨ إلى تأكيد النتائج المشار إليها.

Symmetric Measures

		Value	Asymp. Std. Errora	Approx. Tb	.Approx. Sig
Nominal by Nominal	Phi	672.			000.
	Cramer's V	336.			000.
	Contingency Coefficient	558.			000.
Interval by Interval	Pearson's R	517.	041.	11.175	000c.
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	528.	044.	11.504	000c.
N of Valid Cases		345			

.a. Not assuming the null hypothesis

.b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis

.c. Based on normal approximation

الفرض الخامس: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الموارد المالية وبين القدرة على إدارة الأزمات البيئية».

بإيجاد معامل الإرتباط المعلمى بيرسون بين المتغيرين نقص الموارد المالية وعدم قدرة الادارة على مواجهة الازمات البيئيةدلت النتائج على وجود علاقة معنوية قوية بينهما حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط .٨٣٧ وهى قيمة تشير إلى علاقة معنوية قوية جدا وموجبة.كما دلت نتائج إختبار المعامل على معنويته عند كافة المستويات بما يؤكد هذه العلاقة.

Correlations

		كود_مظاهر نجاح_الادارة	كود_نقص الموارد المالية
كود_مظاهرنجاح_الادارة	Pearson Correlation	1	.837**
	Sig. (tailed-2)		.000
	N	347	347
كود_نقص الموارد المالية	Pearson Correlation	.837**	1
	Sig. (tailed-2)	.000	
	N	347	349

**. Correlation is significant at the level 0.01 (tailed-2).

كما أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معامل إرتباط سبيرمان كمعامل لامعلمى على نفس النتيجة حيث بلغت قيمة هذا المعامل .٨٠٣ وهى تقع فى نفس منطقة الإرتباط القوية.

Correlations

			كود_ مظاهرنجاح_ الادارة	كود_نقص الموارد المالية
Spearman's rho	كود_مظاهرنجاح_الادارة	Correlation Coefficient	1.000	.803**
		Sig. (tailed-2)	.	.000
		N	347	347
	كود_نقص الموارد المالية	Correlation Coefficient	.803**	1.000
		Sig. (tailed-2)	.000	.
		N	347	349

**. Correlation is significant at the level ٠,٠١ (tailed-٢).

ومن جانب أخر وبتطبيق إختبار كا٢ ،أدت النتائج إلى تأكيد ما سبق التوصل إليه من وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين وهى علاقة معنوية عند كافة المستويات .

Chi-Square Tests

	Value	df	(sided-2) .Asymp. Sig
Pearson Chi-Square	392.453a	16	000.
Likelihood Ratio	392.307	16	000.
Linear-by-Linear Association	242.626	1	000.
N of Valid Cases	347		

.3.76 The minimum expected count is .5 have expected count less than (%12.0) cells 3 .a

كما أشارت قيمة معامل الإقتران .٧٢٩ إلى تأكيد النتائج المشار إليها.

Symmetric Measures

		Value	Asymp. Std. Errora	Approx. Tb	.Approx. Sig
Nominal by Nominal	Phi	1.063			000.
	Cramer's V	532.			000.
	Contingency Coefficient	729.			000.
Interval by Interval	Pearson's R	837.	019.	28.456	000c.
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	803.	024.	25.043	000c.
N of Valid Cases		347			

.a. Not assuming the null hypothesis

.b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis

.c. Based on normal approximation

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائـج الدراســـة:

توصلت الباحثة من خلال التناول النظري والتطبيق العملي إلى ما يلي:

جاءت مستويات التنسيق وتوحيد الإجراءات بين المستويات المحلية للوصول الى مستوى متقدم فى مواجهة الازمات البيئية من خلال قياس نجاح الادارة متوسطة فى مجملها، وكان الإختلاف واضح بين الآراء، وهذا يعكس أن المشكلة لم تكن واضحة بالدرجة الكافية عند العاملين بالمجالس ولوحظ أيضاً أن هناك أختلاف بالنسبة لهم فى النظر إلى تعدد المستويات المحلية والتى تعد من معوقات نجاح الادارة فى مواجهة الازمات البيئية، و كما اثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين توحيد وتبسيط الإجراءات بين المستويات المحلية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية.

جاءت مستويات اختيار وتشكيل المجالس المحلية الشعبية فى المستويات المحلية للوصول الى مستوى متقدم فى مواجهة الازمات البيئية من خلال قياس نجاح الادارة متوسطة فى مجملها، وكان الإختلاف واضح بين الآراء، وهذا يعكس أن المشكلة كانت غير واضحة بالدرجة الكافية عند العاملين بالمجالس وقد يرجع ذلك الى عدم قناعة العاملين بعملية الإختيار نفسها وليس الإعتراض على المبدأ فى حد ذاته. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين تشكيل واختيار المجالس الشعبية المحلية وبين قدرة الادارة على التصدى للازمات البيئية، ويرجع ذلك إلى ان عملية الاختيار يعتمد عليها فى اعداد الخطط التي يتم وضعها فى مواجهة الازمات.

جاءت مستويات مشاركة العاملين فى المستويات المحلية فى وضع مقترحات للوصول الى مستوى متقدم فى مواجهة الازمات البيئية متوسطة فى مجملها، وكان الإختلاف واضح بين الآراء، وهذا يعكس أن المشكلة كانت غير واضحة بالدرجة الكافية عند العاملين بالمجالس وقد يرجع ذلك الى عدم قناعة العاملين بعملية الإختيار نفسها. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين مشاركة العاملين فى المستويات المحلية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية.

جاءت مستويات عدم سيطرة الحكومة المركزية على المستويات المحلية متوسطة فى مجملها، وكان الإختلاف واضح بين الآراء، وهذا يعكس أن المشكلة كانت غير

واضحة بالدرجة الكافية عند العاملين بالمجالس وقد يرجع ذلك الى ان الواقع غير ذلك وان هناك سيطرة فعلية من الحكومة المركزية على المجالس المحلية وبخاصة فى المحافظات التي تكون فى الغالب مستقبل فقط لسياسات الحكومة المركزية. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين عدم سيطرة الحكومة المركزية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية، ويرجع ذلك إلى أن المرونة وعدم المركزية تزيد من كفاءة وفاعلية الادارة فى انجاز عملها واستنفار الطاقات والابتكارات الموجودة بداخل العاملين.

جاءت مستويات توافر الموارد المالية فى الادارات المختصة بمواجهة الازمات والاستعداد لها متوسطة فى مجملها، و كان الإختلاف واضح بين الآراء ويعنى ذلك أن الرؤية لم تكن واضحة بالنسبة للمستقصى منهم حول هذا المتغير، وهذا يعكس أن المشكلة كانت غير واضحة بالدرجة الكافية عند العاملين بهذه الادارات وقد يرجع ذلك الى أن الفكرة نفسها غير واضحة عند العاملين، حيث لم يربط العاملين بين اساليب مواجهة الازمات والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن الممكن ايضا أن تساهم الثقافة القديمة المسيطرة على العاملين فى المجالس أن مواجهة الازمات بنقل واقع ما يحدث للحكومة المركزية، وعدم المشاركة فى حلها وهذا هو الدور المنوط بهم من وجهة نظر بعضهم. كما لم تعكس الإجابات فى مجملها إلا المستوى المتوسط. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين توافر الموارد المالية وبين قدرة الادارة على التصدى للازمات البيئية، ويرجع ذلك الى أن توافر الموارد المالية يرفع من قدرة الادارة على طبع وتوزيع منشورات لتوعية المواطنين، وايضا دعوات للمتخصصين وتكون بأجر لعمل ورش عمل وتدريب للموظفين وما الى ذلك مما يمكن ان توفره الموارد المالية للادارة من حلول استباقية لمواجهة الأزمات البيئية.

ثانياً: التوصيات:

مما سبق تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم فى رفع كفاءة أداء الوحدات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية، وهى كالآتي:

تفعيل العلاقات التنظيمية بين الإدارات المختلفة بالمدن والأحياء لضبط جودة وسلامة وشفافية الأداء ومنع وقوع المخالفات والإنحرافات، منح مزيد من الإستقلالية للوحدات المحلية والإتجاه إلى اللامركزية الإدارية بما يسمح للوحدات المحلية بحرية

الحركة فى مواجهة الأزمات البيئية ورفع كفاءة الخدمات المحلية وأدائها، والتحديد الدقيق والواضح بالنسبة لاختصاصات الوحدات المحلية والذى يسهل عملية تقييم أداء الوحدات المحلية وكذلك مساءلة وتقييم دور القيادات المحلية (المحاسبة على أساس المسئولية) وبذلك يتم القضاء على تشتيت المسئولية وتقنين المساءلة وبالتالي الحد من تدخل الحكومة المركزية فى هذا الشأن.

يجب العمل علي تشكيل مجالس محلية شعبية بمشاركة مجتمعة للمساهمة فى إدارة الأزمات الحالية والمتوقعة، ويتم وضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه الأزمات وذلك لدعم الإدارة والمجالس المحلية للتصدي للأزمات البيئية .

يجب أن تشتمل الأجهزة المحلية على أفضل العناصر العلمية والثقافية فى مختلف التخصصات للمشاركة فى إدارة الأزمات حتى تتمكن من زيادة قدرتها على التعامل مع الأزمات البيئية، ويتم ذلك عن طريق إعداد الكوادر الفنية وإتاحة التعامل مع قاعدة بيانات متكاملة لكل وحدة محلية لتسهيل أعمال الدراسة وتحديد الإستراتيجيات الحضرية للمدينة أو القرية.

العمل على رفع المستوى الفني والاجتماعي والاقتصادي لأجهزة الإدارة المحلية، وذلك بعمل دورات تدريبية والممارسة العملية ضمن الأجهزة التخطيطية بالأقاليم لرفع مستوى الأداء فى مواجهة الأزمات البيئية، واستيعاب مفهوم الأزمة بمفهومها الشامل بالمحليات, وإدراك شموله ليتضمن العديد من الأزمات العامة, وضرورة تخصيص إدارة للأزمات بالهيكل التنظيمي بكل وحدة محلية, وتشكيل فريق دائم لإدارة الأزمات بجميع الوحدات المحلية. ويمكن أن تتمثل هذه الإدارة التنظيمية على مستوي الوزارة فى إنشاء مركز متخصص لإدارة الأزمات يقوم بتنفيذ المهام المطلوبة مع توفير الموارد المالية والبشرية والإمكانات اللازمة له لأداء دوره ونجاح تطبيقه على أفضل وجه، وإنشاء معهد قومي للإدارة المحلية والأزمات يتم به تجهيز وتدريب القيادات الشابة بالوحدات المحلية على إدارة الأزمات، وعقد إجتماعات بحضور المواطنين وممثلي الإدارات التنفيذية والمجالس الشعبية المحلية بعد انتخابها للمشاركة فى تحديد المشكلات والأزمات البيئية التي تعاني منها المحافظة وتحديد الأولويات لتنفيذ خطط المشروعات التي من شأنها الحد من ومواجهة تلك الأزمات البيئية.

المشاركة الفعلية لمديري الإدارات المختلفة بالوحدات المحلية فى تخصيص البنود المالية لعملية إدارة الأزمات البيئية، والعمل على تقوية الموارد المحلية (المادية، البشرية) الذاتية للوحدات المحلية وبما يحد من الإستعانة بالإعانات من قبل الحكومة المركزية ويزيد من استقلال الوحدات المحلية وكذلك يزيد من قدرتها على تحمل دورها وإسهامها فى تحقيق التنمية المحلية، ووجود المرونة الكافية لعمل نموذج إسترشادي لتنفيذ برنامج فصل المخلفات من المنبع بحيث يبدأ تنفيذه فى منطقة راقية ويُطلب من السكان بها فصل المخلفات القابلة للتدوير.

قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

١. القوانين:

قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات, الطبعة الثالثة والعشرون, ٢٠٠٧ م.

٢. الكتب:

١. أيمن هاشم عبد الرحمن، التشريعات المنظمة للعمران فى مصر: تقويم الوضع الراهن ورفع الفاعلية، القاهرة, ١٩٩٣م.

٢. خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني, حماية البيئة الخليجية من التلوث الصناعي وأثرة على البيئة, المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة, الإسكندرية, ١٩٩٩م.

٣. دينا الدجاني، التركز الحضري فى الجمهورية العربية السورية، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، دمشق، سبتمبر, ٢٠٠٦م.

٤. سامية جلال سعد, الإدارة البيئية المتكاملة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٥م.

٥. سعيد سالم جويلي، مواجهة الأضرار بالبيئة بين الوقاية والعلاج، جامعة الإمارات, أبوظبي, ١٩٩٩م .

٦. عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بيروت، ٢٠٠٢ م .

٧. عبد المعطي محمد عساف، التنظيم الإداري فى المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض, ١٩٩١م.

٨. فؤاد العطار، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة, ١٩٩٢م.

٩. كمال خلف إسماعيل، التخطيط العمراني ودور المحليات فى تطبيق آلية التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الإقليمي للتوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، القاهرة، فبراير، ٢٠٠٠م.

١٠. كمال شرقاوي غزالي، التلوث البيئي العقدة والحل، الدار العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦م.

١١. محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٢. محمد الطويل وآخرون، الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٩٥م.

١٣. محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة مشكلة العصر، دراسة عملية حول مشكلة التلوث وحماية صحة البيئة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٤. محمد حسام محمود لطفي، الحماية القانونية للبيئة المصرية: دراسة للقوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية النافذة، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٥. محمد محمود الطعامنة، الحكم المحلى فى الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٦. نادية حمدي صالح، "الإدارة البيئية : المبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣. الرسائل العلمية:

١. حنان صلاح الدين عمر، دور الإدارة البيئية فى إدارة المخلفات الصلبة بقطاع البترول، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢. شريف محمد حافظ، إدارة الأزمات البيئية فى الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣. عز الدين زين العابدين أحمد, إدارة الأزمات فى ظل المتغيرات الدولية والمحلية, زمالة (رسالة دكتوراه), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٤ م.

٤. قصير أحمد، تأثير الثقافة التنظيمية فى تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة صناعة الانابيب البلاسيكية بعين وسارة الجلفة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧م.

٥. قوراح مصطفي، أثر تسيير النفايات الصناعية علي المحيط البيئي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال فى الآبار حاسي مسعود فى الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٥م.

٦. محمد عزت أحمد, دور الإدارة المحلية فى التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة المجتمعية فى جمهورية مصر العربية, رسالة ماجستير, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٦م.

٧. محمود عبد العزيز فهمي, أثر المشاركة الشعبية على التخطيط اللامركزي بالوحدات المحلية: دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠١١م.

٨. مجدي عبد النصير, الإدارة الإستراتيجية للأزمات وتأثيرها على أجهزة الإدارة العامة بجمهورية مصر العربية, رسالة ماجستير, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ١٩٩٩م.

٩. مصطفى الخولي, إدارة الأزمات وأثرها على كفاءة الأداء: دراسة تطبيقية على أقسام الطوارئ بالمستشفيات الحكومية, درجة الزمالة (دكتوراه), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠٠٥ م.

١٠. نهى عبد الحميد محمد عبد العال, أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على أداء المنظمات العامة: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية, عضوية (رسالة ماجستير), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة, ٢٠١١ م.

١١. هالة محمد عادل عفت، الاعتبارات البيئية فى التخطيط العمراني للمدن الصناعية والتشريعات المنظمة لها، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٢. هناء البوريني، استراتيجية مواجهة الكوارث الإشعاعية فى الصناعة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤. البحوث والدراسات:

١. محمد رشاد الحملاوي وآخرون، "أثر تطوير نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالازمات الصناعية فى منظمات الصناعات الكيماوية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، بحث رقم ١، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢. محمد عبد الرحمن فوزي، "ملامح خطة الطوارئ القومية لمكافحة التلوث بالزيت"، المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، بحث رقم ٥٣، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣. محمد عبد الحميد الغانمي، "إدارة الأزمات والتخطيط للطوارئ فى صناعة البتروكيماويات"، المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، بحث رقم ٨١، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤. مصطفى كامل، "الاصلاح المؤسسى والتنمية فى مصر"، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥. معهد التخطيط القومي، "اختيار اللامركزية من اجل الحكم الرشيد"، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٦. وزارة الدولة لشئون البيئة ، "دليل الأداء البيئي"، تقرير صادر عن الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩م.

٥. الندوات والمؤتمرات :

١. بدير أحمد بدير, "الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبيرها" , ندوة نظام الإدارة المحلية والبلديات, مركز العواصم والمدن الإسلامية للتدريب والتنمية, القاهرة, فبراير ١٩٩٢م.

٢. جلال حسن حسن، المؤتمر العلمي الخامس " القانون والبيئة " فى الفترة من ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٨، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٨م.

٣. سعاد يوسف بشندي، "تأثير القوانين والتشريعات المنظمة للتخطيط العمراني على المخططات العمرانية وطرق التحكم فى العمران"، ندوة التخطيط العمراني ودوره فى خطط التنمية، وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، القاهرة، أكتوبر, ١٩٩٣م.

٤. عبد الرازق الشيخلى، "العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية: دراسة مقارنة"، ندوة عن العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد الغربي لإنماء المدن، بيروت, ٢٠٠٢ م.

٥. عصام الدين محمد على، "دور التشريعات العمرانية فى عملية التنمية الحضرية المستدامة فى مصر"، المؤتمر العربي الإقليمي، التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، فبراير, ٢٠٠٠م .

٦. مسعد مصباح محمود، "مستويات التخطيط بين المركزية واللامركزية: نظرة مستقبلية فى ظل إنشاء المراكز الإقليمية التخطيطية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣م.

ب. باللغة الإنجليزية:

1. A. H. Marshall ،Local government in the Modern World, University of London, The Athlon press, 2000.
2. Henry Maddik, Democracy, Decentralization Development, London, 1993.
3. While, Aidan, The Environment and the Entrepreneurial Cities، Searching for the Urban ‘Sustainability Fix’ in Manchester and Leeds,

International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 28, Issue 3, September 2004.

4. U. N Seminar on Central Services to Local Authorities, (Rev.1) 1997.
5. Peter J. Marcotullio, Globalization & Urban Transformations in the Asia،Pacific Region، A Review, Urban Studies, Vol. 37, Issue 1, January 2000.
6. Community Service and Environment Development Sector, Specialized Units and Centers, Fayoum University, First Edition, 2009.
7. Leonard D. White, Decentralization in Encyclopedia of the social sciences, USA, Vol.5, 2003.
8. Lynn Woods, Steering Safety Through A crisis, Nations Business, September, 1996.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى الاهتمام العالمي بالأزمات البيئية ودور المحليات فى مواجهة تلك الأزمات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة من العاملين بمحافظة الفيوم بمكاتب إدارة شئون البيئة بديوان عام محافظة الفيوم والوحدة المحلية لمركز ومدينة الفيوم، وكانت عينة الدراسة (٣٨٥) مفردة، وكانت من أهم النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين توحيد وتبسيط الإجراءات بين المستويات المحلية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية، ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التشكيل الجيد واختيار المجالس الشعبية المحلية وبين قدرة الإدارة على التصدى للازمات البيئية، ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مشاركة العاملين فى المستويات المحلية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية، ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين عدم سيطرة الحكومة المركزية وبين قدرة الادارة على التصدي للازمات البيئية، ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين توافر الموارد المالية وبين قدرة الادارة على التصدى للازمات البيئية، وكانت من أهم توصيات الدراسة التى تساهم فى رفع كفاءة أداء الوحدات المحلية فى إدارة الأزمات البيئية هي تفعيل العلاقات التنظيمية بين الإدارات المختلفة بالمدن والأحياء لضبط جودة وسلامة وشفافية الأداء ومنع وقوع المخالفات والإنحرافات، ومنح مزيد من الإستقلالية للوحدات المحلية، يجب العمل على تشكيل مجالس محلية شعبية بمشاركة مجتمعة للمساهمة فى إدارة الأزمات الحالية والمتوقعة، ويتم وضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه الأزمات، ويجب أن تشتمل الأجهزة المحلية على أفضل العناصر العلمية والثقافية فى مختلف التخصصات للمشاركة فى إدارة الأزمات.

الكلمات الدالة: الوحدات المحلية - إدارة الازمات البيئية - محافظة الفيوم - الموارد المالية والبشرية.

Global Interest to Ecological Crises And the Role of local Departments in Confronting Them Applied Study

Dr. Lamia Hamdi Mohamed

Abstract:

The study aimed to clarify the extent of global interest in environmental crises and the role of localities in facing those crises, and the study relied on the descriptive analytical approach, and the study population consisted of workers in Fayoum Governorate in the offices of the Department of Environmental Affairs in the General Court of Fayoum Governorate and the local unit of the center and city of Fayoum, and the study sample was (385) sample, Among the most important results of the existence of a positive and moral relationship between the unification and simplification of procedures between local levels and the management's ability to address environmental crises, and the existence of a positive and moral relationship between the formation of good and the selection of local popular councils and the management's ability to address environmental crises, and the existence of a positive and moral relationship between the participation of workers in The presence of a positive and moral relationship between the lack of central government control and the management's ability to address environmental crises, and the existence of a positive and moral relationship between the availability of financial resources and the management's ability to address environmental crises, One of the most important recommendations of the study that contribute to raising the efficiency of the performance of local units in managing environmental crises is to activate the organizational relations between the different departments in cities and neighborhoods to control the quality, safety and transparency of performance and prevent violations and deviations, and to grant more independence to local units, it is necessary to work on the formation of popular local councils With collective participation to contribute to the management of current and expected crises, and the necessary plans are developed to confront these crises, and local bodies must include the best scientific and cultural elements in various disciplines to participate in crisis management.

Key Words: Local Units - Environmental Crises Management - Fayoum Governorate - Financial and Human Resources.